



صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 2010



المحتويات

الصفحة	
ب	تقديم
1	نشاط الصندوق خلال عام 2010
5	النشاط الإقراضي
22	النشاط الاستثماري
25	نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية
27	نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية
28	نشاط التدريب
31	نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية
33	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية
36	التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية
38	التقارير والنشرات والبحوث والدراسات
41	الوضع المالي الموحد للصندوق
47	البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات
71	جداول القروض
79	جداول عامة
81	التنظيم والإدارة

تقديم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2010، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.



د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2011

نشاط الصندوق خلال عام 2010

يحرص الصندوق في إطار التزامه بالعمل على تحقيق أهداف اتفاقية إنشائه وتطوير وتوسيع أنشطته المختلفة وفق ما تقتضيه الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء وما تمليه متطلبات التنمية المحلية فيها والتطورات في البيئة الاقتصادية الدولية. وفي هذا السياق، فقد كثف الصندوق مشاوراته مع دوله الأعضاء خلال عام 2010 بهدف مسانبتها في مواجهة التحديات المستجدة قصيرة الأجل الناجمة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاداتها، فضلاً عن التحديات القائمة متوسطة وطويلة الأجل المتمثلة في تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل المنتج وتخفيف حدة الفقر. وفي ظل هذا التوجه، فقد تداعى الصندوق خلال عام 2010 للاستجابة لطلبات دوله الأعضاء في هذه المرحلة الصعبة من خلال تقديمه الدعم المادي بالشكل السريع والفعال وبالقدر الذي تسمح به موارده والوسائل المتاحة لديه.

والجدير بالذكر، أن الصندوق قد عكف، في عام 2009 إثر نقشي تأثيرات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول الأعضاء، على إجراء مراجعة شاملة لأنشطته وسياسة وإجراءات الإقراض لديه، بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الراهنة. ولقد استحدث الصندوق لهذا الغرض تسهيلاً ائتمانياً جديداً ولجأ إلى إضفاء المزيد من المرونة على شرطية القروض التي يقدمها. كما عمد إلى تسريع وتبسيط إجراءات منح القروض لكي تتم الاستجابة العاجلة لطلبات الدول الأعضاء.

وقام الصندوق أيضاً خلال عام 2010 بالتوسع في برامجه التدريبية بغية تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، فقد نظم ندوات ودورات لكبار موظفي الدول الأعضاء حول الأزمة المالية العالمية وذلك لزيادة الوعي لمدى وعمق تداعياتها على اقتصاداتها وتبادل الآراء حول طبيعة السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية المطلوب تنفيذها في هذه المرحلة.

وفي السياق نفسه، قام الصندوق في عام 2010 بتعزيز تعاونه مع المؤسسات الدولية المشابهة والمتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وبنك التسويات الدولية والبنوك المركزية الأجنبية وذلك من خلال المشاركة الفعالة في مبادرات عديدة تخص المنطقة العربية وتهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز دور آليات السوق والقطاع الخاص فيها. كما نظم الصندوق خلال العام نفسه اجتماعات ومنتديات لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية للدول الأعضاء لتبادل الآراء والتجارب وتعزيز مجالات التعاون والتنسيق المطلوبة. وفي ضوء البعد التجاري لتداعيات الأزمة، قام الصندوق من خلال برنامج تمويل التجارة العربية التابع له بالتوسع في منح خطوط الائتمان للمصدرين والمستوردين العرب من خلال وكالاته الوطنية.

وفي مجال النشاط الإقراضي، قدم الصندوق خلال عام 2010 أربعة قروض جديدة بقيمة إجمالية بلغت نحو 118 مليون دينار عربي حسابي، تعادل ما يزيد عن نصف مليار دولار أمريكي، وتمثل أعلى مستوى سنوي للإقراض منذ اثنين وعشرين عاماً. وشملت القروض الممنوحة خلال العام المذكور قرضين ضمن إطار تسهيل التصحيح الهيكلي بلغت قيمتهما الإجمالية نحو 65.1 مليون دينار عربي حسابي، وقرضاً تعويضياً بقيمة 9.8 مليون دينار عربي حسابي، بالإضافة إلى قرض ممتد بلغت قيمته 43 مليون دينار عربي حسابي.

واستمر الصندوق في إرساء مقومات التعاون وتعزيز قنوات الاتصال مع دوله الأعضاء، حيث أوفد خلال عام 2010 خمس بعثات مشاورات شملت الأردن والمغرب وسورية واليمن ولبنان، وذلك لدراسة الطلبات المقدمة من هذه الدول للاستفادة من موارده لدعم برامج الإصلاح في بعض منها و/ أو لمتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق على تنفيذها مع السلطات المعنية في إطار القروض الممنوحة من الصندوق في البعض الآخر. والجدير بالذكر، أن مهمة تلك البعثات لم تقتصر على الاتفاق مع السلطات المعنية على عناصر برامج الإصلاح، أو متابعة ما تم تنفيذه من إصلاحات في إطار البرامج المتفق عليها، وإنما امتدت لتشمل تقديم الدعم والمشورة الفنية بشأن المعوقات التي تواجه الدول الأعضاء المقترضة.

وفي مجال النشاط الاستثماري، فقد أكدت سياسات الصندوق الاستثمارية المحافظة فاعليتها في حماية رأس المال المستثمر وتحقيق عوائد إيجابية على المستوى الكلي للاستثمارات خلال العام 2010، بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها الأسواق المالية العالمية.

هذا ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري، بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية، على نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية وتوظيفاتها حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق نشاطه في إدارة أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمععة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء.

وفي مجال المعونة الفنية، واصل الصندوق خلال عام 2010 تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة ومنها مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، ومبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية. هذا بالإضافة إلى تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات لكبار المسؤولين في المصارف المركزية وذلك بالتعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، لمناقشة مختلف القضايا النقدية والمصرفية المستجدة.

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، استمر الصندوق خلال عام 2010 في جهوده الهادفة إلى توفير المعلومات حول أسواق الأوراق المالية العربية بهدف المساهمة في تعزيز دورها في الاقتصاد. وفي هذا السياق، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الانترنت والتي تشمل المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة. وفي هذا الإطار، تم في أواخر عام 2010 إدراج سوق دمشق للأوراق المالية، ليرتفع بذلك عدد الأسواق المشاركة في قاعدة بياناته إلى 16 سوقاً، وليصل عدد النشرات إلى ثلاثة وستين عدداً. ويجري العمل حالياً على استكمال الإجراءات اللازمة لانضمام سوق ليبيا إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لدى الصندوق.

وفي مجال التدريب، تواصلت خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق خلال عام 2010، حيث وصل عدد الأنشطة التي نظمتها المعهد من دورات مشتركة مع صندوق النقد والبنك الدوليين وحلقات العمل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والندوات المتخصصة منذ بداية نشاط التدريب إلى 220 دورة وحلقة عمل وندوة. وجاء نصيب عام 2010 منها 17 دورة تدريبية استفاد منها 532 متدرباً ليصل إجمالي عدد المتدربين منذ إنشاء المعهد إلى 6,754 متدرباً.

وفي إطار توليه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والأمانة الفنية لكل من اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس خلال عام 2010 الذي عُقد بمقره، كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس المعني والتي عقدت في طرابلس (ليبيا). وقد تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، وتوصيات الاجتماع التاسع عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، وتوصيات الاجتماع السادس للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

وفي مجال التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، وفي إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتساعد على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد. كما شارك في الاجتماعات الدورية لمجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية والوطنية والإقليمية.

وفي إطار التعاون مع المنظمات الدولية، شارك الصندوق خلال عام 2010 في الاجتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تمت المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات لجنة التنمية وكذلك اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G24). كما حضر الاجتماعات الخاصة بالمجموعة العربية مع رئيس

البنك الدولي، والاجتماعات الخاصة بالصناديق العربية والإقليمية مع رئيس وكبار مدراء البنك الدولي في إطار المبادرة التي أطلقها البنك فيما يخص الدول العربية.

ومن جهة أخرى، وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2010 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من التقارير والنشرات والبحوث والدراسات منها النشرة الإحصائية للدول العربية في حلتها الجديدة التي تغطي مجالاتها الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية والمالية العامة.

النشاط الإقراضي

استمر النشاط الإقراضي للصندوق خلال عام 2010 في موضع الصدارة بقائمة الوسائل المتاحة استخدامها في تحقيق أهداف إنشائه، حيث سجل حجم الإقراض الممنوح خلال العام المذكور أعلى مستوى سنوي له منذ اثنين وعشرين عاماً بلغ نحو 118 مليون دينار عربي حسابي وبما يعادل 548 مليون دولار أمريكي. ويستهدف النشاط الإقراضي للصندوق، بوجه عام، دعم الجهود المبذولة في الدول الأعضاء المقترضة لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات، وإرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي فيها. كما يستهدف هذا النشاط مساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق، وذلك لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز فرص النمو الاقتصادي فيها. وفي هذا الإطار، يحرص الصندوق على تطوير نشاطه الإقراضي لمواكبة المستجدات التي يترتب عليها تغيير في الاحتياجات التمويلية لدوله الأعضاء، من خلال القيام بمراجعة دورية لسياسة وإجراءات الإقراض، وكذلك النوافذ الإقراضية المتاحة. وخلال عام 2010، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على وضع ضوابط تحكم المدى الزمني لعملية السحب على القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، وتحديد فترة زمنية قصوى لعملية السحب على القروض المتعاقد عليها (Sunset Clause)، وذلك بهدف تجميد الموارد المتعاقد عليها والتي كانت تؤدي إلى تخفيض الموارد المتاحة للإقراض لباقي الدول الأعضاء.

أنواع القروض والتسهيلات

يقدم الصندوق مجموعة من القروض والتسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الأجل، يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية فيها. وتندرج أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين⁽¹⁾، تتمثلان في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، وفي دعم قطاعات اقتصادية أخرى. وتنحصر أغراض المجموعة الأولى بتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص أن الصندوق كان قد بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما النوع الآخر من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق، الذي استحدث لاحقاً، فهو مخصص لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. وجاء استحداث هذا النوع من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله

⁽¹⁾ يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرصاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء حينها.

وتشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وأجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** الذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا ما وجد بذمة العضو تجاه الصندوق عند الاقتراض أي قروض عادية أو ممتدة، وكان العضو قد استوفى تنفيذ برنامج الإصلاح المرتبط به، يقرر الصندوق بناءً على تقييم دواعي العجز الكلي بميزان المدفوعات ما إذا كان الاقتراض المطلوب سيخضع لشروط القرض التلقائي، أو للشروط المطبقة على تلك القروض حيث تتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة بعمل الصندوق فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصير الأجل.

فبالنسبة لتسهيل التصحيح الهيكلي، فقد بدأ العمل به في عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. وفي أعقاب التجاوب الملحوظ من الدول الأعضاء مع هذا النوع من التسهيلات التي أصبحت المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق، فقد تمت توسعة مجال نشاطه في العام 2005 ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. وتماشياً مع تطور الاحتياجات التمويلية للدول الأعضاء، فقد قام الصندوق خلال عام 2009 بالفصل بين شقي التسهيل ليتمكن الدول الأعضاء المؤهلة من الحصول على قدر أكبر من التمويل في ظل كل من الشقين.

ويُشترط لتقديم هذا التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف قرض تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية. وفي أبريل 2009، وافق مجلس محافظي الصندوق على الفصل بين سقف التسهيل للقطاع المالي والمصرفي ولقطاع مالية الحكومة ليكون السقف الفرعي لكل منهما على حدة 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وبالنسبة لتسهيل الإصلاح التجاري والذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، فهو يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح

التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تتيحها الأسواق الدولية وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج فيها. ويقدم هذا التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتطبق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب ورداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

وفيما يتعلق بتسهيل النفط، فقد تم إنشائه عام 2007 كآلية إقراض مؤقتة يستمر سريان العمل بها لمدة خمس سنوات من بدئها، وذلك بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007. ويستهدف هذا التسهيل توفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بالارتفاع الطارئ في أسعار المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وبما يؤدي إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

ويوفر الصندوق تسهيل النفط بحد أقصى 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ظل الحد الأقصى المذكور، يقوم الصندوق بالاستجابة بشكل سريع وبإجراءات مبسطة لاحتياجات الدول الأعضاء المؤهلة التي تواجه عجزاً في موازين مدفوعاتها جراء ارتفاع أسعار النفط بما يصل إلى 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بينما تتوقف استعادة هذه الدول من الرصيد المتبقي من موارد التسهيل على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مناسب، يساعد على تجاوز آثار ارتفاع الأسعار على اقتصاداتها. أما بالنسبة للدول المتأثرة سلباً بارتفاع أسعار النفط والتي لا تواجه عجزاً في موازين مدفوعاتها، فستتوقف استفادتها من موارد التسهيل، في ظل الحد الأقصى البالغ 200 في المائة على توصلها إلى اتفاق مع الصندوق على عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي المطلوب.

وفيما يتعلق بتسهيل السيولة قصير الأجل الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2009، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. وتقدم قروض التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. ويقدم تسهيل السيولة قصير الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة لحجم الحصص المكتتب بها، والذي يتحدد على أساسها حجم السحب على قروض الصندوق، فإن مجلس محافظي الصندوق كان قد وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به ليرتفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي

حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق. ومن جهة أخرى، ونتيجة للتعديلات التي أدخلت سابقاً على سياسة وإجراءات الإقراض التي يتبعها الصندوق، فقد ارتفع السقف الإجمالي المسموح به لإقراض الدول الأعضاء من 300 في المائة إلى 400 في المائة من حصة العضو المدفوعة بالعملة القابلة للتحويل.

أسعار الفائدة

يعمل الصندوق على تطبيق هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعموم الذي يركز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني. ويضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعته دورياً، الملحق (أ-5).

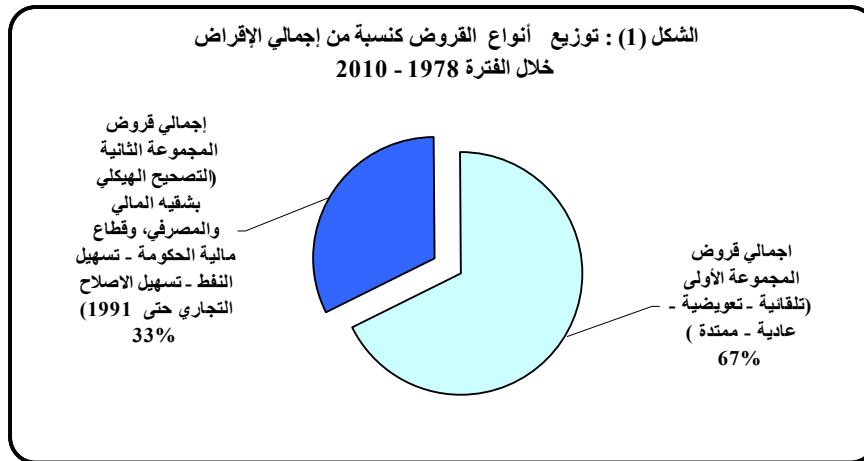
التزامات القروض

ارتفعت قيمة القروض الإجمالية التي قدمها الصندوق في عام 2010 بنسبة تقدر بنحو 20 في المائة لتصل إلى حوالي 118 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 554 مليون دولار أمريكي. وقد استفاد الأردن من قرض تعويضي بقيمة 9.8 مليون دينار عربي حسابي، وقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي يبلغ نحو 17.2 مليون دينار عربي حسابي. واستفاد المغرب كذلك من تسهيل التصحيح الهيكلي بقرض قيمته حوالي 47.9 مليون دينار عربي حسابي، في حين حصل اليمن على قرض ممتد قدره 43 مليون دينار عربي حسابي.

وفي الواقع، فإن نمو النشاط الإقراضي الذي شهده عام 2010، مسجلاً أعلى معدل سنوي للإقراض خلال العقدين الماضيين، قد انعكس في وصول إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء منذ

بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 إلى نحو 1,317 مليون دينار عربي حسابي تعادل 6,112 مليون دولار أمريكي بنهاية 2010. وقد استفادت من القروض المقدمة البالغة 150 قرصاً أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، حيث يبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل هذه القروض حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2010.

وكان نصيب القروض التقليدية التي يقدمها الصندوق (القروض التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة)، في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 وحتى نهاية عام 2010، بحصة بلغت 67 في المائة من إجمالي القروض التي قدمها الصندوق خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه المتعلقين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة وتسهيل الإصلاح التجاري وتسهيل النفط بواقع 33 في المائة، الشكل (1). كما يبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب نوع القرض المقدم.



وقد أدت التطورات في النشاط الإقراضي إلى ارتفاع رصيد التزامات القروض ليصل إلى 418.1 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010، تعادل حوالي 1,940 مليون دولار أمريكي وتمثل نحو 70.8 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، مقارنة برصيد بلغ 352.7 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009، مثلت حوالي 59.1 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل.

وقد جاءت التطورات في رصيد التزامات القروض خلال عام 2010 نتيجة لارتفاع رصيد السحوبات على القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء بنهاية العام المذكور، مقارنة بعام 2009، بنسبة 12 في المائة لتصل إلى 356.6 مليون دينار عربي حسابي تعادل 1,655 مليون دولار أمريكي، فضلاً عن ارتفاع رصيد التعاقدات غير المسحوبة من نحو 34.4 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 162 مليون دولار خلال عام 2009 إلى 61.5 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 285 مليون دولار خلال عام 2010.

السحب والسداد على القروض

وصل إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها حوالي 67.8 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2010. أما بالنسبة للسداد، فقد قامت الدول المقترضة، وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض بتسديد ما قيمته 29.4 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2010، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 356.6 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010، أي ما يعادل 60 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل⁽²⁾، وذلك مقارنة بنحو 318.3 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009، أي ما يعادل 53 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويبين الملحق رقم (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية فرادى في عامي 2009 و2010، في حين يبين الملحق رقم (أ-4) تفاصيلها للفترة 1978-2010.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار النشاط الإقراضي للصندوق خلال عام 2010، تم إيفاد عدد من البعثات للتشاور مع الدول الأعضاء المقترضة بشأن طلبات القروض الجديدة. كذلك تم إيفاد بعثات متابعة للوقوف على سير تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها والمدعومة بقروض قدمها الصندوق في السابق.

وفيما يتعلق بالقروض الجديدة، أوفد الصندوق خلال عام 2010 ثلاث بعثات مشاورات إلى كل من الأردن، والمغرب، واليمن، وذلك بعد تلقيه طلبات من السلطات المعنية بهذه الدول للاستفادة من التسهيلات والقروض التي يقدمها الصندوق لدوله الأعضاء من أجل دعم سياسات وإجراءات الإصلاح فيها.

ففيما يتعلق بالأردن، فقد حصل من الصندوق خلال عام 2010 على قرضين، الأول قرضاً تعويضياً تم التوقيع عليه في مارس 2010، والثاني قرضاً في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي تم التوقيع عليه في يونيو 2010. ففيما يتعلق بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لدراسة طلب الحكومة الأردنية الاستفادة من موارد الصندوق في إطار قرض تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد إلى أن البنك المركزي الأردني قام خلال السنوات القليلة الماضية ببذل جهود ملموسة في مجال ضمان سلامة الجهاز المصرفي وحماية مودعيه، وتطوير وتحديث معايير العمل المصرفي وإدارة مخاطره لتتواءم مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في هذا الشأن. وإضافة لذلك،

⁽²⁾ بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع أبريل 2005، تم رفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي، كما ذكر سابقاً.

وسعيًا من البنك المركزي لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي، فقد حرص على إنشاء وتطوير نظام المدفوعات الوطني لخدمة القطاع المصرفي.

وبالنسبة للجهود المبذولة من جانب البنك المركزي الأردني بشأن تطوير نظم المعلومات الائتمانية، فقد حرص على تشغيل نظام مركزية المخاطر، وذلك عن طريق خدمة تقدمها دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي من خلال قسم التركزات الائتمانية والأخطار المصرفية. ومن أجل تحسين إدارة المخاطر بالبنوك وتحسين قرارات منح القروض، أعد البنك المركزي مشروع قانون المعلومات الائتمانية الذي صدر في شهر مايو 2010 يتيح الفرصة لإنشاء شركات للمعلومات الائتمانية.

وفي سياق حرص البنك على مواكبة التطورات الحديثة في المعايير الدولية، شكل البنك المركزي الأردني لجنة عليا بهدف التحضير المبكر لتطبيق معايير بازل III. وقد انبثق عنها، لجنة فنية ولجان عمل فرعية مشتركة من البنك المركزي والبنوك العاملة في المملكة. وتركزت مهام هذه اللجان في الوقوف على مدى استعداد البنوك لتطبيق تلك المعايير، وتقييم إدارة المخاطر لديها بمفهومها الشامل، وذلك بالعمل على نشر الوعي بأهمية المعايير وانعكاساتها الإيجابية على سلامة وامتانة البنوك.

والجدير بالذكر أن البنك المركزي كان قد قام، وبهدف تعزيز وتفعيل إدارات المخاطر لدى البنوك وقياس قدرتها على مواجهة الصدمات المالية الكبيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، بإصدار تعليمات للبنوك بإجراء اختبارات الجهد (Stress Testing).

وإدراكاً من البنك المركزي لأهمية وجود نظام مدفوعات وطني كفؤ يعمل وفق المعايير العالمية، فقد بذل جهوداً ملموسة لتطوير نظام مدفوعات وطني حديث، بحيث يسهم هذا النظام في تنمية القطاع المالي وقطاعات الاقتصاد الأخرى وليواكب آفاق النمو في هذه القطاعات. وقد تم في هذا الإطار تحديد أهداف نظام المقاصة الإلكترونية لتمكين الأعضاء من تنظيم عمليات تقاص الشيكات إلكترونياً وتحديد مراكزهم المالية بشكل سريع وفعال، واستحداث قاعدة بيانات وافية عن الشيكات المقدمة للتقاص بين البنوك والتي تساعد على استخراج التقارير الإحصائية والكشوفات والبيانات اللازمة.

ومن أجل ضمان استمرار سلامة الجهاز المصرفي والثقة فيه لما يتضمنه ذلك من مواجهة تحديات جديدة، فقد بدأ البنك المركزي بالمرحلة التالية من الإصلاحات المصرفية التي تشمل متابعة وتوجيه البنوك في إطار تطبيقها للمعايير الدولية التي استحدثت إثر الأزمة المالية العالمية.

وفي هذا الإطار، توصلت بعثة الصندوق مع المسؤولين في البنك المركزي الأردني إلى اتفاق حول عناصر برنامج إصلاح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي يغطي الفترة يوليو 2010 – يونيو 2011، يرتكز على

ثلاثة محاور رئيسية تنطوي على مجموعة من الإجراءات تعهد البنك المركزي بتنفيذها خلال فترة البرنامج. وتمثلت المحاور الثلاثة لبرنامج الإصلاح في:

1. **تطوير نظام الإنذار المبكر واختبارات الجهد (Stress Testing).** ويتضمن هذا المحور إتمام المرحلة الأولى من تجربة اختبارات الجهد التي انتهجها البنك المركزي في إطار تطوير عملية إدارة المخاطر بالبنوك الأردنية. فضلاً عن الانتهاء من باقي متطلبات استكمال تطبيق الدعامتين الأولى والثانية من معايير بازل II، يعمل البنك المركزي على تطوير النظام الخاص بتصنيف البنوك (CAMEL)، واستكمال القاعدة الإلكترونية للبيانات التفصيلية الواردة من البنوك المرخصة وتطوير نظام التقارير المنبثق عنها، واستغلالها في تطوير أساليب التحليل في إطار نظام الإنذار المبكر.

2. **إنشاء شركة للمعلومات الائتمانية،** وما يتطلبه ذلك من تفعيل قانون المعلومات الائتمانية من خلال تنفيذ خطة تتضمن تشكيل فريق عمل فني يكلف بوضع الأنظمة والتعليمات اللازمة لتطبيق القانون، ودراسة الخيارات المتاحة لمجموعة المساهمين أو الشركاء المحتملين لشركة المعلومات الائتمانية، تمهيداً لبدء النظر في الطلبات المقدمة للترخيص بعد الانتهاء من إعداد الأنظمة والتعليمات اللازمة.

3. **تطوير نظام المدفوعات الوطني،** بهدف تقليل مخاطر إدارة البيانات واسترجاعها من خلال تطوير قاعدة بيانات النظام القائم وإتاحتها للبنوك من خلال شبكة الإنترنت، وتعديل النظام بما يؤدي إلى زيادة إجراءات الأمن والحماية، ووضع المزيد من الضوابط الرقابية وفق أفضل الممارسات الدولية. وكذلك العمل على تطوير أسلوب تداول البيانات والملفات بين البنك المركزي والجهاز المصرفي، من خلال تطوير نظام الأرشفة وأدلة البيانات التاريخية للتقاص الإلكتروني، وتطوير المواصفات الفنية للشبكات لزيادة الأمن والثقة بها ولمكافحة أنشطة التزوير.

أما بالنسبة للقرض التعويضي، فقد تسلم الصندوق خطاباً من الحكومة الأردنية تعرب فيه عن رغبتها في الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تعويضي، وذلك لتمويل الموقف الطارئ الناتج عن تراجع حصيلة الصادرات السلعية والخدمية خلال عام 2009.

والجدير بالذكر أن الاقتصاد الأردني كان قد تعرض لعدد من الصدمات الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية أثرت على مسار النمو الاقتصادي ووضع ميزان المدفوعات ووضع المالية العامة لديه. وقد جاءت الصدمة الأخيرة المتمثلة في الأزمة المالية العالمية وتبعاتها لتؤدي إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية، مما أدى إلى تراجع كبير في حصيلة الصادرات الأردنية خلال عام 2009 بنسبة 19.4 في المائة مقارنة بعام 2008 نتيجة تقلص الطلب على الصادرات الأردنية في ظل الركود الذي أصاب اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن. وسجلت الصادرات الأردنية من الأسمدة، والبوتاس والفوسفات والملابس أعلى نسبة تراجع بلغت 42.7 في المائة، و41.8 في المائة، و29.0 في المائة،

و17.8 في المائة على التوالي. وبناءً على ما تقدم، تراجعت نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات بنحو 1.5 نقطة مئوية خلال عام 2009 لتقتصر على 45.2 في المائة، وكذلك تراجعت نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 37.4 في المائة خلال عام 2008 إلى 27.8 في المائة خلال عام 2009.

ومن جانبها، تابعت السلطات الأردنية من خلال المؤسسات العامة تكثيف الأنشطة والبرامج المتعلقة بتشجيع الصادرات وتعزيز تنافسياتها لمواجهة التحديات التي فرضتها تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والفني للمؤسسات والشركات لتعزيز قدرتها التصديرية وتنمية الصادرات الأردنية بوجه عام. هذا، فضلاً عن العمل على تنويع المنتجات وفتح أسواق جديدة لتلك الصادرات من خلال تنظيم معارض شاملة ومتخصصة للصادرات الأردنية، وإعداد الدراسات المتخصصة في تحليل الفرص التصديرية ومتطلبات الأسواق وشرائح المستهلكين المستهدفين. وبالتوازي مع الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأردنية لدعم القطاعات التصديرية، فقد تم إبرام مجموعة من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي مع العديد من الدول استهدفت في مجملها العمل على فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية وتسهيل حركة تبادل السلع، فضلاً عن المساهمة في تعويض التراجع الكبير في حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي وتنويع الأسواق الخارجية للصادرات الأردنية.

وفي ضوء ما تقدم، واستناداً إلى سياسة وإجراءات الإقراض ومعايير القرض التعويضي المعمول بها، فقد تم منح المملكة الأردنية الهاشمية قرصاً تعويضياً بقيمة 9.82 مليون دينار عربي حسابي، يمثل نسبة 100 في المائة من حصتها المدفوعة بالعملة القابلة للتحويل.

وبالنسبة للمغرب، واستجابة لطلب وزارة الاقتصاد والمالية الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، أوفد الصندوق بعثة للتشاور مع السلطات المعنية حول الإصلاحات التي تنوي تنفيذها.

وإدراكاً من السلطات المغربية بضرورة مواصلة العمل على مواجهة التحديات في القطاع المالي وتعزيز الدور الهام الذي يضطلع به في التنمية الاقتصادية عبر تعبئة وتوظيف المدخرات في الأنشطة الاقتصادية، واستناداً إلى إستراتيجيتها الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى للفترة 2007-2012، فقد اتفقت مع بعثة الصندوق على برنامج إصلاح للقطاع المالي يغطي الفترة يوليو 2010 – يونيو 2011، يركز على أربعة محاور هي:

1. التوسع في إتاحة الخدمات المصرفية للمواطنين وذلك من خلال تحديث وتعزيز التخصص المهني للخدمات المالية المقدمة من بريد المغرب والاستفادة من شبكة فروع الواسعة، مع تعزيز مستوى وحجم خدماته المالية، وتطوير وتحديث قطاع التمويل المتناهي الصغر مع إمكانية النظر في إعادة هيكلة جمعيات التمويل في هذا القطاع.

2. **تعزيز فرص التمويل المتاحة للشركات** عبر تبني إستراتيجية جديدة لنظام الضمان الوطني لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقوية دور رأس المال المخاطرة في تمويل هذه الشركات، وتقوية معلومات وإدارة المخاطر في عمليات الائتمان. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للنظام الوطني للضمان يتم عبر صندوق الضمان المركزي الذي تبني برنامج لتطوير أعماله وإجراءاته ومن أهمها توفير ضمانات مالية متنوعة تتماشى والاحتياجات التمويلية للمشاريع.

3. **تقوية الرقابة والإشراف على الأسواق المالية وقطاع التأمين** وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات في الأطر التشريعية والتنظيمية للسلطات الرقابية في الأسواق المالية وقطاع التأمين لمنحها المزيد من الاستقلالية.

4. **تعميق وتنشيط الأسواق المالية** عبر استحداث سوق للأدوات المالية الأجلة لإتاحة المجال أمام العاملين في الأسواق المالية لتوفير أدوات تغطية المخاطر للمستثمرين.

وفيما يتعلق باليمن، أوفد الصندوق بعثة لدراسة طلب الحكومة اليمنية الاستفادة من موارد الصندوق في إطار القرض الممتد، وذلك للمساهمة في دعم الجهود التصحيحية التي تقوم بها السلطات اليمنية.

والجدير بالذكر، أن الإصلاحات الاقتصادية باليمن قد مرت بمراحل متعددة لكل منها طابعها الخاص، والذي حددته الظروف السياسية والخارجية التي مر بها اليمن. وتتبنى السلطات اليمنية حالياً حزمة من الإصلاحات الاقتصادية في المجالات النقدية والمالية ومجال سعر الصرف والتجارة الخارجية بالتعاون مع الصندوق والمؤسسات الدولية ذات الصلة، استهدفت من خلالها تحقيق تقدم ملموس في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحرير الأسعار وتوحيد وتحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

ولمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني، فقد تبنت الحكومة اليمنية بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، إستراتيجية إصلاح اقتصادي ضمن إطار متوسط المدى يغطي الفترة 2010-2013، استندت إلى محورين. المحور الأول يتطلب الوصول إلى وضع مالي قابل للاستمرار، في حين تركز المحور الثاني على إعادة موازنة مكونات النفقات العامة وفق الأهداف التالية:

- تخفيض حجم العجز المالي الكلي لمستوى يتوافق مع التمويل المحلي والخارجي المتاح.
- التغلب على الضغوط القائمة على احتياطات العملات الأجنبية.
- تبني إطار للسياسة النقدية يتضمن العمل على زيادة الإقراض المصرفي للقطاع الخاص، وبحافظ في الوقت نفسه على استقرار معدل التضخم، ويسهل الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز نشاط مؤسسات الإقراض متناهي الصغر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الحكومة اليمنية أنجزت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2010 مجموعة من الإصلاحات الواردة في الاستراتيجية. ومن بين تلك الإصلاحات، قيام الحكومة منذ بداية عام 2010 بإحداث ثلاث زيادات متتالية في أسعار المشتقات النفطية، في إطار توجيهها نحو التخفيض التدريجي للدعم الحكومي للمشتقات النفطية، تمهيداً للوصول بأسعارها المحلية إلى مستوى الأسعار العالمية. كما تضمنت الإصلاحات تقليص النفقات الجارية، خصوصاً غير الضروري منها، مقابل زيادة النفقات الاستثمارية والتحويلات الاجتماعية، مع التركيز في الإنفاق الاستثماري على المشروعات ذات الأولوية. وانعكس ذلك في تراجع العجز الكلي في الموازنة العامة خلال الفترة يناير- سبتمبر 2010 إلى مستوى يقل بكثير عن المستوى المستهدف في البرنامج لعام 2010 بأكمله.

وعلى الرغم من تمكن السلطات اليمنية من تحقيق تقدم مرض في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والإجراءات المتعلقة بها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2010، إلا أنه لا تزال التحديات القائمة تتطلب من السلطات مواصلة وتيرة الإصلاحات وإحداث المزيد منها في مالية الحكومة بغرض تقوية الوضع المالي الكلي وكذلك الوضع الخارجي. من هنا تبرز الحاجة إلى إعادة التوازن للاقتصاد الكلي للحيلولة دون الاستنزاف المطرد لاحتياطيات العملات الأجنبية وذلك رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وفي ظل قدرات محدودة نسبياً للتعامل مع هذه الظروف.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح من الضروري اتخاذ سياسات اقتصادية ومالية أكثر عمقاً ليس فقط لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتحديات الأمنية، بل أيضاً نتيجة التراجع المطرد في الإنتاج النفطي وتقلبات أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية، الأمر الذي يتطلب أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار في استحداث برنامج للإصلاح الاقتصادي. وضمن هذا الإطار، فإن التحدي الأول يتمثل في إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي الكلي لضمان الاستقرار المالي، مما يتطلب اتخاذ سياسة إصلاح مالي على المدى المتوسط متوافقة مع المحددات التمويلية. وبالتالي، فإن هناك حاجة لتطوير إستراتيجية مناسبة لإصلاح المالية العامة لضمان تحسن مطرد في الوضع المالي. أما التحدي الثاني فيتعلق بالحاجة إلى تسريع الإصلاحات الهيكلية لتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد اليمني بغرض توليد مصادر جديدة للدخل.

وفي ضوء الجهود التي بذلتها السلطات في تحسين الوضع المالي والتزامها باتباع نهج الإصلاح، فقد توصلت بعثة الصندوق إلى اتفاق معها حول برنامج إصلاح يغطي عامي 2011 و2012 يتم دعمه من خلال موارد القرض الممتد. ويستهدف برنامج الإصلاح المتفق عليه لعام 2011 إلى ما يلي:

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية في حدود 5.6 في المائة، مع التركيز على قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة والنقل.

- احتواء معدل التضخم في حدود 8.9 في المائة.
- احتواء نسبة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 4.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشكل السياسة المالية الأداة المحورية للإصلاح المنشود. ويعتبر تخفيض العجز المالي حجر الزاوية في برنامج الإصلاح المتفق عليه ويقع عبء الإصلاح على عاتق الإنفاق الحكومي والذي من المتوقع أن ينخفض بنحو 12 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات اليمينية تعتزم الالتزام بعدم اللجوء إلى الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة. وينطوي البرنامج أيضاً على إجراءات هيكلية من شأنها أن تساعد في تطوير القطاع غير النفطي في الأجل المتوسط.

أما بالنسبة لمتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها في إطار القروض الممنوحة من الصندوق، فقد قام الصندوق خلال عام 2010 بمتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المرتبطة بالقروض الممنوحة لكل من المغرب وسورية ولبنان.

فبالنسبة للمغرب، قامت بعثة المشاورات بشأن طلب الاستفادة من موارد قرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي بمتابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة والذي يغطي الفترة مايو 2009 – أبريل 2010، حيث تبين للبعثة أن السلطات المغربية تمكنت من تحقيق تقدم في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في إطار برنامج الإصلاح الذي يركز على ثلاثة محاور هي:

- تطبيق مفهوم الإطار متوسط المدى في إعداد الموازنة العامة.
- تطبيق مفهوم الموازنة المعتمدة على النتائج.
- تطوير الأنظمة المتدمجة للمعلومات المتعلقة بالنفقات.

فيما يتعلق بالمحور الأول، والخاص بتطبيق مفهوم الإطار متوسط المدى في إعداد الموازنة، قامت السلطات المغربية بإدخال تعديلات على مشروع قانون الموازنة ليتفق مع مفهوم البرمجة متعددة السنوات في إعداد الموازنة، متضمناً قواعد جديدة تستهدف ضبط الإنفاق الجاري وتحديد الأجور عن طريق وضع سقف الإعتمادات المتعلقة بها، وضبط الدعم الحكومي للسلع عن طريق برامج مصممة لمعالجة الوضع. كذلك، فقد تم إعداد جدول العمليات المالية للخزينة للأعوام 2010-2012 في مشروع قانون المالية لعام 2010.

وفيما يخص المحور الثاني من برنامج الإصلاح، والمتعلق بتطبيق مفهوم الموازنة المعتمدة على النتائج، فقد تم إعداد دراسة حول سبل إدخال مفهوم الموازنة المعتمدة على النتائج في القانون التنظيمي للمالية،

ودراسة حول سبل إصلاح تبويب الموازنة (التصنيف الإداري، الاقتصادي، الوظيفي والجهوي) لتتلاءم مع المفهوم المنوه عنه لإعداد الموازنة.

وعلى صعيد المحور الثالث، والذي تركز حول تطوير الأنظمة المندمجة للمعلومات المتعلقة بالنفقات، فقد تجاوز تطبيق هذا النظام القطاعات المستهدفة في البرنامج ليشمل جميع القطاعات الوزارية. كما تم إعداد تقييم في القطاعات الوزارية الرائدة التي طبقت هذه المنظومة في عام 2009. وفي هذا الإطار، عقدت اجتماعات بين الجهات المعنية لحصر النواقص والاختلالات، وبلورة اقتراحات لتطوير وتحسين المنظومة. وبالتالي، فقد جرى العمل بصورة منتظمة ومطرده على تمحيص ومعالجة هذه الاقتراحات وتطبيقها على أرض الواقع الأمر الذي أتاح المجال لتعميم المنظومة في يناير 2010 على جميع الوظائف الضرورية لتدبير النفقات العامة.

كما تم تعزيز القدرات الفنية لمستخدمي المنظومة في القطاعات الوزارية المعنية بالموازنة، من خلال تكثيف برامج التدريب لمستخدمي هذه المنظومة، وتنظيم ورشات عمل ومحاضرات وتدريب أثناء العمل (On-the Job Training). وقد تم توفير التدريب لحوالي 3,600 مستخدم في عام 2009، ونحو 4,550 مستخدم إضافي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010. وفيما يتعلق بالانطلاق في عملية استحداث الموقع البديل الآمن الذي سيتم تشغيله بالتوازي مع النظام الرئيسي لضمان استمرار العمل وعدم فقد المعلومات، فقد تم بالفعل استحداث الموقع البديل الآمن (Disaster Recovery Center) وجرى تشغيله بالتوازي مع النظام الأساسي. ويجري العمل حالياً على نقله إلى مقر جديد ليكون بعيداً عن مقر النظام الرئيسي.

وفيما يتعلق بسورية، أوفد الصندوق بعثة متابعة للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بقرض في إطار تسهيل الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي لدعم برنامج إصلاح القطاع المصرفي. ولقد تبين للبعثة أن تنفيذ الإجراءات الواردة في البرنامج المتفق عليه مع السلطات السورية في ظل القرض المذكور، والتي لا تتطلب استيراد تقنية المعلومات جاء مرضياً.

ولقد استهدف البرنامج المذكور تهيئة الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تكفل التطبيق الناجح لنظم الدفع، ويرتكز على ثلاثة محاور تمثلت في استحداث نظام التسوية الإجمالية الآنية للمدفوعات (RTGS)، وإنشاء نظام التقاص الإلكتروني لوسائل الدفع، وإنشاء نظام تسوية المدفوعات باستخدام البطاقات الإلكترونية (المحول الوطني National Switch).

ففيما يتعلق باستحداث نظام التسوية الإجمالية الآنية للمدفوعات (RTGS)، قام مصرف سورية المركزي بتفعيل الإدارة المختصة بنظام المدفوعات في المصرف، بحيث تضم ثلاثة أقسام يختص أحدها بنظام

التسوية الإجمالية الآنية للمدفوعات RTGS، وآخر بنظام التقاص الإلكتروني لوسائل الدفع، وثالث بنظام تسوية المدفوعات باستخدام البطاقات الإلكترونية (المحول الوطني). كما تم تفعيل "مديرية أنظمة الدفع" ضمن الهيكل الإداري لمصرف سورية المركزي لتتضمن خمسة أقسام تمثلت في قسم السياسات والبحوث، وقسم التسويات الإجمالية الآنية، وقسم مقاصة مدفوعات التجزئة، وقسم مراقبة أداء وكفاءة أنظمة الدفع، وقسم المحول الوطني والتحويلات الإلكترونية، هذا بالإضافة إلى دائرة شبكة الاتصالات المصرفية والمالية المعنية بالإشراف على نظام السويفت (Swift) والتي تتبع إدارياً لمديرية أنظمة الدفع.

ومن ناحية أخرى، فقد تمكن مصرف سورية المركزي من تنفيذ بعض الإصلاحات المتضمنة في برنامج الإصلاح والمرتبطة بتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية الضرورية لتطوير نظام المدفوعات. وكان من أهمها إصدار قانون التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة وتنفيذ أجزاء تقنية في بعض مجالات الإصلاح المستهدفة وفقاً للإمكانات الذاتية. وفي السياق ذاته، وضمن جهود مصرف سورية المركزي لتطوير نظم الدفع، قام المصرف بوضع ميزات أمان محددة تطبق على كافة أدوات وأنظمة الدفع مع ضمان مستوى عالٍ من السرية لكل المعلومات التي يديرها المصرف المركزي. وتتضمن هذه الميزات نظام جزئي متقدم للتدقيق، ونظام جزئي يقدم خدمات التشفير والتوقيع الإلكتروني، ونظام جزئي للنقل الآمن، وآلية تحكم في الولوج إلى النظام، وشبكة آمنة تستخدم للاتصال مع المشاركين فيها.

أما بالنسبة لإنشاء نظام التقاص الإلكتروني لوسائل الدفع، فقد قام مصرف سورية المركزي، ضمن هذا الإطار، بإنشاء غرف تقاص في جميع فروع المحافظات، واعتبر هذا التوجه مرحلة انتقالية تمهيداً لإنشاء غرفة تقاص إلكتروني واحدة في سورية. واستهدفت هذه الخطوة أن يغطي نظام التقاص الإلكتروني التعامل بالشيكات وأدوات الدفع الأخرى كالحوالات والكمبيالات والتعامل عبر البطاقات الإلكترونية. وضمن هذا التوجه، قام المصرف المركزي بتطوير العمل داخل غرفة التقاص الرئيسية في دمشق عبر إدخال الحاسب الآلي في تسوية المعاملات، مع التخطيط لتعميم هذه التجربة على بقية المحافظات. هذا بالإضافة إلى اعترام السلطات تنفيذ العديد من الإجراءات الأخرى اللازمة لإنشاء نظام التقاص الإلكتروني لوسائل الدفع.

وفيما يتعلق بإنشاء نظام تسوية المدفوعات باستخدام البطاقات الإلكترونية (المحول الوطني National Switch)، فقد قام المصرف المركزي بمجموعة من الخطوات ترمي إلى وضع إطار ينظم العمل بالبطاقات الإلكترونية في ظل النمو الكبير في انتشار استخدام أجهزة الصراف الآلي، ونقاط وبطاقات الدفع، وبطاقات الائتمان. ويشار في هذا السياق، إلى أنه سبق وأن تم الاتفاق على إنشاء شركة وطنية تكون مهمتها إنشاء وإدارة شبكة لتوحيد هذه الخدمات وتسوية التعاملات من خلالها، وبحيث تشترك المصارف القائمة والمستجدة ومصرف سورية المركزي في ملكية هذه الشركة وأصبحت تعرف بالمحول الوطني (National Switch)، وبحيث يقوم المصرف المركزي بالإشراف على عملها. واستهدفت السلطات اتخاذ إجراءات مكملة لتنفيذ مشروع نظام تسوية المدفوعات باستخدام البطاقات الإلكترونية.

وفي ضوء تمكن السلطات السورية من التطبيق بصورة مرضية للإجراءات التي لا تتطلب استيراد تقنيات المعلومات، وذلك في سياق البرنامج المتفق عليه، وأخذاً في الاعتبار الصعوبات التي تسببت فيها العقوبات الأمريكية على سورية، والتي أعاقت إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لتوريد التقنيات المطلوبة. وعملاً بنصوص سياسة وإجراءات الإقراض، فقد تم بعد التشاور بين الصندوق ومصرف سورية المركزي، تخفيض مبلغ القرض من 9.6 مليون دينار عربي حسابي، إلى مبلغ 4.8 مليون دينار عربي حسابي، ليقتصر بالتالي على ما تم سحبه بالفعل كدفعة أولى من القرض.

وبالنسبة للبنان، أوفد الصندوق بعثة متابعة للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بقرض تسهيل النفط، وذلك لتوسيع الموارد المتاحة لتنفيذ الإصلاحات في قطاع مالية الحكومة، ودعمًا للبرنامج الإصلاحي المكمل في القطاع المذكور لعام 2009، حيث تمثلت المحاور الأساسية للبرنامج فيما يلي:

- تحسين إدارة الإنفاق العام وإعداد الموازنة.
- تطوير عمليات تنفيذ ومراقبة وتدقيق الموازنة.
- إصلاح وتقوية إدارة الدين.
- تخفيف عبء التحويلات الحكومية لمؤسسة كهرباء لبنان.

وفي إطار مراجعتها لسير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه لعام 2009، فقد تبين للبعثة أن الحكومة اللبنانية نجحت في تنفيذ بعض الإصلاحات المتضمنة في البرنامج، إلا أنها لا تزال في المراحل التمهيدية للتنفيذ الفعلي لغالبية الإجراءات نتيجة للظروف الاستثنائية المتمثلة في عدم تمكن الحكومة اللبنانية، خلال عام 2009 من استكمال الموافقات التشريعية على اتفاقية القرض الموقعة في 22 ديسمبر 2008، وبالتالي لم يتح لها سحب الدفعة الأولى من القرض.

وفيما يتعلق بتحسين إدارة الإنفاق العام وإعداد الموازنة، فقد تم تضمين مشروع موازنة 2010 سقف إنفاق كلي للجهات المشمولة بالموازنة، يتضمن سقوفاً فرعية تعتمد على التبيويب الاقتصادي، مع وضع إطار مالي متوسط الأجل يغطي الفترة 2010-2012، حيث قامت الوزارات والهيئات الحكومية بإعداد موازاناتها حسب أولوياتها، ثم تمت مناقشة هذه الموازانات مع وزارة المالية لاعتمادها في ضوء السقف الكلي الوارد في المنشور. كذلك، قامت وزارة المالية منذ مارس 2010 بمراجعة كافة عمليات إعداد الموازنة، واقتراح منهجية تتفق مع أفضل الممارسات العالمية، بما في ذلك وضع سقوف فرعية للإنفاق لكل وزارة وهيئة حكومية، بما ينسجم مع الأهداف والأولويات القومية مع الأخذ بعين الاعتبار قيود محدودية الموارد. كما باشرت الوزارة بمراجعة النظم الحالية المستخدمة في تبويب وجدولة النفقات من أجل تطويرها وترقيتها لتتماشى مع معايير دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2001)، وذلك في إطار التحول نحو نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق.

وفي هذا السياق، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بإعداد "موازنة ظل" (Shadow Budget) التي تعكس المبادئ الأساسية التي تتضمنها موازنة الأداء من أهداف ونشاطات ومشاريع ومقاييس للأداء وتكلفة الوحدة، كخطوة أولوية وتحضيرية لإعادة تبويب نفقات الوزارة وتوزيع الوظائف والمهام على ضوء النموذج المعد. وتم الاتفاق مع المؤسسة الكندية للتنمية لتقديم منح دراسية للعاملين بالوزارة لتدريبهم على عملية إعداد موازنة البرامج والأداء من أجل دعم جهود الوزارة في تطبيق موازنة الأداء.

وعلى صعيد تطوير عمليات تنفيذ ومراقبة وتدقيق الموازنة، فقد تم ربط وزارة المالية بسبع وزارات من أصل 25 وزارة من خلال نظام معلوماتي يتيح لوزارة المالية التعرف على الالتزامات التعاقدية الآتية والمستقبلية. وقد تم إنشاء دائرة مستقلة لإدارة السيولة النقدية تتولى إعداد تقديرات السيولة وحجز النفقات، وربطها ببعض الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بالموازنة تمهيداً لربطها بكافة الوزارات والجهات الأخرى المهنية بالموازنة. هذا بالإضافة إلى إنشاء نظام معلوماتي إلكتروني يمكن مديريّة الخزينة من الاطلاع بصورة آنية على كافة البيانات الخاصة بمديريّة الدين وحسابات وزارة المالية لدى البنك المركزي، والتقديرات الخاصة بالنفقات والإيرادات المعدة بواسطة دائرة إدارة السيولة النقدية.

وبالنسبة لتخفيف عبء التحويلات الحكومية لمؤسسة كهرباء لبنان، فقد قامت السلطات اللبنانية بتفعيل اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي من مصر، حيث قامت باستخدامها فعلياً في توليد الكهرباء. ويتوقع مع تفعيل كامل الاتفاقية انخفاض تكلفة الكهرباء بشكل ملموس. كذلك، تم تفعيل اتفاقيات الربط الكهربائي مع بعض الدول المجاورة كتركيا لمقابلة الطلب على الكهرباء في أوقات الذروة. وعلى صعيد آخر، أعدت وزارة الطاقة مسودة إستراتيجية جديدة للطاقة، تضمن الجزء الخاص بالكهرباء منها إدخال تحسينات في شركة كهرباء لبنان لتتم إدارتها وفق الأسس المتبعة في إدارة القطاع الخاص، إلى جانب العمل على إتاحة فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى تجاوزت مدة التأخير فترة اثنتي عشرة شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بزمتهما. والحالة التي ينطبق عليها التأخير هي جمهورية الصومال الفيدرالية، حيث بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة على جمهورية الصومال في نهاية عام 2010 حوالي 55.8 مليون دينار عربي حسابي، ويتكون هذا المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.9 مليون دينار عربي حسابي وفوائد متراكمة بنحو 41 مليون دينار عربي حسابي.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والمهام التي وردت في اتفاقية إنشائه والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين بشأن النشاط الاستثماري وتنظيمه. وقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط الرئيسية لإدارة المحافظ الاستثمارية المختلفة، وترتكز هذه السياسات على أربعة معايير رئيسية هي: الأمان والسيولة وحرية التحويل وتحقيق أقصى عائد متاح مع المحافظة على حدود مخاطر الاستثمار ضمن المستوى المقبول لحماية قيمة الأموال المستثمرة على المستوى الكلي.

ويهدف هذا النشاط إلى استثمار الموارد الذاتية للصندوق لحين الحاجة إليها للقيام بعملياته الأخرى، وذلك بغرض تنميتها وتحقيق دخل يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز احتياطياته ومن ثم موارده الذاتية. ويشمل هذا النشاط أيضاً عمليات التعاون مع المؤسسات المالية العربية والدول العربية الأعضاء في الصندوق والتي تتضمن عمليات قبول الودائع واستثمارها، بالإضافة إلى إدارة محافظ استثمارية بالسندات والأوراق المالية.

وقد حددت الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد العربي رأسماله بوحدة حسابية هي الدينار العربي الحسابي والتي تم تقييمها لتعادل ثلاث وحدات من سلة حقوق السحب الخاصة، وهي سلة يحددها صندوق النقد الدولي وتتكون من عملات الدول الصناعية الرئيسية وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان. واستمر العمل خلال عام 2010 في المحافظة على اتساق توزيع عملات المحفظة الاستثمارية للصندوق مع نسب مكونات السلة، آخذين بالاعتبار تضمين حصة الصندوق في رأس مال المؤسسات المالية العربية الشقيقة ضمن شريحة العملات ذات العلاقة وذلك تجنباً لمخاطر أسعار الصرف وتخفيف التذبذب في معدلات الفائدة. وقد قرر صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2010 وفي نطاق مراجعته الدورية للسلة كل خمس سنوات، المحافظة على العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة وتعديل أوزانها في السلة اعتباراً من بداية عام 2011. وأهم ملامح هذا التعديل هو تخفيض وزن الين بحوالي 5 في المائة من قيمة السلة مقابل زيادة أوزان الدولار واليورو والإسترليني، وقد تم في نهاية العام 2010 تعديل توزيع عملات المحفظة بما يتوافق مع الأوزان الجديدة.

ولعل أهم ما يميز المناخ العام للاستثمار خلال عام 2010 هو التحسن الملموس في مؤشرات النمو في اقتصاد الولايات المتحدة وألمانيا، واستمرار الصين في المحافظة على تحقيق نسب نمو مرتفعة بالرغم من بعض الضغوط التضخمية. وقد ساهم استمرار نسب التضخم عند مستويات منخفضة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان في إعطاء نسب النمو المحققة دفعاً إيجابياً، في وقت بادرت بعض الدول كالسويد وكندا وأستراليا إلى رفع سعر الفائدة الرسمية، كما قامت الصين برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على المصارف وذلك للتخفيف من الضغوط التضخمية.

وبهدف تعزيز عملية النمو الاقتصادي وتفادي احتمال حدوث ركود مزدوج في الولايات المتحدة، استمرت السلطات في سياساتها المالية المتساهلة كزيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب، والسياسة النقدية التي اتسمت بالاستمرار في مستوى أسعار الفائدة الرسمية المتدنية وكذلك إطلاق برنامج (QE2) لشراء السندات الذي ساهم في ضخ سيولة كبيرة في الأسواق.

وفي أوروبا، حقق الاقتصاد الألماني نمواً جيداً في الناتج المحلي والصناعي والاستهلاك الشخصي وبرز كأقوى اقتصاد فيها، في حين ظهرت بوادر الضعف على عدد من الدول الأوروبية الأخرى مثل اليونان وإيرلندا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا. وقد كان لأزمة الديون السيادية في أوروبا أثر ملموس على زعزعة الثقة في أوروبا والتي جاءت من أزمة ديون اليونان وإيرلندا حيث عالجتها المجموعة الأوروبية ببرنامج مشترك مع صندوق النقد الدولي، كما امتدت المخاوف لتشمل مديونية البرتغال وإسبانيا حيث تعرضت إصدارات السندات لهاتين الدولتين إلى ضغوط في أسواق المال وارتفاع تكلفة الاقتراض.

وفي المملكة المتحدة، كان هناك بعض القلق بعد أن حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سلبياً في الربع الأخير من عام 2010، وجاء ذلك متزامناً مع تطبيق سياسة نقدية صارمة وصعوبة في تحرك البنك المركزي لمواجهة الارتفاع في مستوى التضخم. أما في اليابان، فلا زال الوضع الاقتصادي يندثر بتباطؤ مع ضعف في الاستهلاك الشخصي مصحوباً بهبوط في مؤشرات الثقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من بوادر الانفراج وتحقيق نسب نمو جيدة وانخفاض في نسبة البطالة في الولايات المتحدة، إلا أن مستوى البطالة الحالي لا يزال يعتبر مرتفعاً، كما أن أوروبا لا تزال تعاني من مستويات عالية من البطالة خاصة في إسبانيا وإيطاليا وإيرلندا واليونان والذي يعود إلى محدودية قدرة هذه الحكومات على زيادة الإنفاق وخفض الضرائب بسبب معاناتها من تباطؤ في الحركة الاقتصادية.

هذا وقد اتسم عام 2010 باستمرار السياسة النقدية التوسعية في كل من الدول الصناعية والنامية في شقيها المالي والنقدي حيث استمرت أسعار الفائدة الرسمية المتدنية وبرامج ضخ السيولة، بالإضافة إلى بعض الإجراءات المالية الأخرى. كما تم الاستمرار بالإجراءات الإضافية المساندة لتعزيز الثقة بالنظام المصرفي والمالي ووضع الضوابط على الاقتراض وحدود الرافعة المالية، وكان منها إصدار بنك التسويات الدولية معايير جديدة للمصارف (بازل III)، والتي قامت بوضع معايير جديدة لتحسين نوعية رأس المال وإضافة قواعد جديدة لتنظيم السيولة والرافعة المالية في المصارف.

وانعكاساً لهذه التطورات مجتمعة، سجلت أسواق الأسهم وصناديق التحوط أداءً إيجابياً خلال العام تؤكد بذلك استمرار عودة بعض الثقة للمستثمرين، كما سجلت أسعار الذهب والسندات الحكومية قصيرة الأجل ارتفاعاً خلال العام لتعكس بذلك استمرار توجه الأموال للأصول الآمنة، كذلك حافظت أسعار الفائدة قصيرة

الأجل (اللايبور) للعملة الرئيسية على مستويات منخفضة، عاكسة أيضاً إجراءات السياسة النقدية التوسعية لتوفير السيولة بالأسواق. أما أسعار البترول فقد بدأت بالارتفاع خلال الفترة الأخيرة من العام واستمرت لما بعده ليصل سعر النفط الخام (برنت) إلى حوالي 100 دولار للبرميل، وذلك على خلفية توقع زيادة الطلب نتيجة بروز مؤشرات إيجابية على الاقتصاد الأمريكي وانحسار أزمة الديون السيادية في أوروبا ومواصلة زيادة الطلب من آسيا خاصة الصين والهند. وفيما يخص أسعار العملات فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والإسترليني وانخفض مقابل الين خلال عام 2010.

وفي ظل هذا المناخ الذي ساد الأسواق المالية في العالم خلال عام 2010، استمر الصندوق في نهجه بإعطاء الأهمية القصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، حيث حرص على توظيف أمواله في أدوات استثمارية آمنة معظمها بالودائع والسندات ذات التصنيف الائتماني الجيد.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد ساهمت بفعالية بحماية قيمة الأموال المستثمرة وتحقيق عوائد إيجابية على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات خلال عام 2010، بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها الأسواق المالية خلال العام نفسه.

ويتضمن نشاط الصندوق الاستثماري، بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية، على نشاط توظيف الأموال الواردة من نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية، والذي حافظ في نهاية العام على المستوى نفسه للنشاط في العام السابق، حيث بلغت قيمة الودائع المقبولة ما يعادل 9,176 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، بالمقارنة مع ما يعادل 9,168 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق والتي تم تلقيها بودائع بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني من 19 مصرفاً مركزياً ومؤسسة نقدية ومالية عربية. وتستثمر أموال الودائع المقبولة بأدوات استثمارية آمنة في محافظ بالودائع وسندات قصيرة ومتوسطة الأجل وفق سياسات استثمارية محافظة. كما واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للسياسات الاستثمارية التي تنظم إدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل مبلغ 243 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010، بالمقارنة مع 590 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية، استمر الصندوق، خلال عام 2010 وبصورة دورية، إعداد وإرسال التقارير إليها حول أحدث التطورات والمستجدات في الأسواق المالية الرئيسية في العالم.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يتخذ نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية أوجهاً عدة يعمل من خلالها على توفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، كذلك على صعيد تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق الأوراق المالية. كما يوفر التدريب للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. ويقدم الصندوق أيضاً المساعدة والدعم الفني لهذه الدول من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني من خلال مبادرات مشتركة مع المؤسسات الدولية. ويهدف ذلك إلى توفير المشورة الفنية للدول الأعضاء ومساعدتها في تعزيز وتقوية عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، واصل الصندوق تقديم العون الفني اللازم للسلطات في الدول العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة كمبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر ومبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية، بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من ورشات العمل لكبار المسؤولين بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية العالمية بغرض مناقشة مختلف القضايا والمستجدات المالية والمصرفية وزيادة الوعي حولها.

ففيما يتعلق بمبادرة "تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية (ACRI)" والتي يتعاون فيها الصندوق مع مؤسسة التمويل الدولية والتي تهدف إلى تقديم الدعم الفني في مجال تطوير نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية، فقد شهد عام 2010 نشاطاً ملحوظاً لهذه المبادرة. فقد أوفد الصندوق بعثات مشتركة شملت عمان وفلسطين وليبيا. وقدمت هذه البعثات التوصيات والمقترحات اللازمة من أجل تطوير عمل أنظمة الاستعلام الائتماني لديها. وقد بلغ عدد الدول العربية التي استفادت من هذه المبادرة سبع دول حتى نهاية عام 2010.

وعلى صعيد مبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية، والتي يتعاون فيها الصندوق مع صندوق النقد الدولي، بغرض تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتطوير التشريعات والسياسات والأنظمة المتعلقة بأسواق السندات في الدول العربية، زارت بعثة مشتركة خلال عام 2010 مملكة البحرين، حيث أعدت تقريراً مفصلاً تضمن خطة العمل حول احتياجات تطوير هذه الأسواق. وبذلك ارتفع عدد الدول العربية التي استفادت من هذه المبادرة إلى ثلاث دول عربية.

ومن جانب آخر، وفي إطار حرص الصندوق على نشر الوعي حول القضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية، فقد نظم عدداً من ورشات العمل والمؤتمرات المخصصة لكبار المسؤولين بغية توفير النصح لصانعي السياسات الاقتصادية. فقد نظم الصندوق بالتعاون مع البنك المركزي الألماني خلال شهر فبراير 2010، ورشة عمل متخصصة حول "الاحتياطيات العالمية ونظام العملات العالمي" لكبار المسؤولين في المصارف المركزية العربية. وتم استعراض ما اتخذته البنك المركزي الألماني من إجراءات إزاء الأزمة المالية العالمية والتغيرات المهمة في أسعار صرف العملات.

وفي السياق نفسه، نظم الصندوق خلال عام 2010 ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع البنك الدولي، حول **تقوية البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية**. وقد تناولت هذه الورشة احتياجات ومتطلبات تطوير بنية النظام المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية والتعرف على التجارب والممارسات الدولية الحديثة في هذا الشأن. وتناولت الورشة قضايا تطوير نظم الدفع والتسوية ونظم المعلومات الائتمانية، ونظم الإفلاس، ونظم الإقراض، وغيرها من السياسات والأنظمة ذات العلاقة التي تهدف إلى الارتقاء بالبنية التحتية للقطاع المالي.

وفي إطار التعاون مع البنك الدولي أيضاً نظم الصندوق خلال عام 2010 مؤتمراً إقليمياً حول **التدفقات المالية العربية ما بعد الأزمة العالمية**. وقد ناقش المؤتمر الذي حضره كبار الفنيين والمختصين من المصارف المركزية ومؤسسات النقد وهيئات الأوراق المالية والبورصات في الدول العربية، اتجاهات وحركة التدفقات المالية إلى الدول العربية في المرحلة التي تلت الأزمة وتحديات السياسات الاقتصادية في هذا الصدد. كما بحث المؤتمر الوسائل والآليات اللازمة للحصول على بيانات حول التدفقات المالية العربية البينية.

كذلك، نظم الصندوق في عام 2010 بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية وبالتعاون مع المعهد المالي الدولي (IIF)، اجتماعاً عالي المستوى حول "الإطار الجديد لتعزيز التشريعات المصرفية والاستقرار المالي". وقد ناقش الاجتماع إصلاح القطاع المالي في مرحلة ما بعد الأزمة في ضوء المقترحات الدولية الجديدة لتعزيز الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، بالإضافة إلى دور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإدارة السيولة وتطبيق توصيات لجنة بازل.

وأخيراً، تم التفاهم في عام 2010 مع مؤسسة التمويل الدولية على إطلاق مبادرة جديدة للدعم الفني حول تطوير نظم الإقراض المضمونة (Secured Lending)، بهدف مساعدة المؤسسات المالية والمصرفية على توسيع نشاطها الإقراضي للقطاع الخاص من خلال تقديم المساندة التي من شأنها توسيع نطاق الأصول المستخدمة كضمانات للقروض.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2010 في جهوده الهادفة إلى المساهمة في تعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات الهامة حول هذه الأسواق. وفي هذا السياق، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الانترنت، والتي تشمل المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية، وأحجام التداول. وفي هذا الإطار، تم في أواخر عام 2010 إدراج سوق دمشق للأوراق المالية ليرتفع بذلك عدد الأسواق المشاركة في قاعدة البيانات إلى 16 سوقاً. ويجري العمل حالياً على استكمال الإجراءات اللازمة لانضمام سوق ليبيا إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لدى الصندوق.

كما واصل الصندوق إصدار **النشرات الفصلية** حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها منذ إنشاء قاعدة بياناته إلى ثلاثة وستين عدداً. وتتناول النشرة الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، والتطورات في الأطر التشريعية والمؤسسية إلى جانب تحليل نشاط وأداء أسواق الأوراق المالية العربية. وقد خضعت هذه النشرة خلال عام 2010 إلى مراجعة وتطوير، تم على أثرها إضافة العديد من المعلومات والبيانات الجديدة التي تتعلق بأداء هذه الأسواق. وقد أظهرت النشرات التي أصدرها الصندوق خلال عام 2010، التعافي المطرد للأسواق المالية العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن جاء هذا التحسن أقل نسبياً من مثيلاته لدى غالبية الأسواق المتقدمة والناشئة.

ومن جانب آخر، عمل الصندوق خلال عام 2010 على تعزيز التعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية واتحاد البورصات العربية، حيث نظم عدة اجتماعات معهما لدراسة كيفية تطوير أنشطة وبرامج عمل مشتركة لتطوير قطاع الأوراق المالية العربية. وفي هذا الإطار، شارك الصندوق في الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات العربية الذي عقد في ليبيا، حيث قدم ورقة عمل في المنتدى الذي عقد على هامش هذا الاجتماع.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار مساعيه لتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال الأوراق المالية، قدم الصندوق تقريراً شاملاً للسلطات اليمنية بناءً على طلبها حول متطلبات واحتياجات إنشاء هيئة للأوراق المالية في اليمن والهيكل التنظيمي المقترح للهيئة وتوصيفاً لوظائفها. وعلى الصعيد نفسه، قام الصندوق بتدريب وفد من السوق الليبي للأوراق المالية على منهجية عمل قاعدة البيانات بغرض استكمال الترتيبات المتعلقة بانضمام هذا السوق إلى قاعدة بياناته.

ومن جهة أخرى، شارك الصندوق في الاجتماع التأسيسي لفريق عمل أسواق المال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Financial Markets Task Force) الذي تم إنشاؤه ضمن إطار برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بغرض المساعدة على تطوير تشريعات فعالة لأسواق المال في المنطقة العربية.

نشاط التدريب

تواصلت خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية خلال عام 2010 واستفاد منها العاملون في وزارات المال والاقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية والمراكز الإحصائية في الدول الأعضاء.

وتتكامل الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي ينظمها المعهد في تحقيق أحد أهم أهداف الصندوق وهي الإسهام في تطوير مهارات العاملين لدى الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء لتمكينهم من متابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل عام، والسياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص.

ولقد وصل عدد الأنشطة التي نظمها معهد السياسات الاقتصادية من دورات مشتركة مع صندوق النقد والبنك الدوليين وحلقات العمل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والندوات المتخصصة منذ بداية نشاط التدريب إلى 220 دورة وحلقة عمل وندوة. وجاء نصيب عام 2010 منها 17 دورة تدريبية استفاد منها 532 متدرباً ليصل إجمالي عدد المتدربين منذ إنشاء المعهد إلى 6,746 متدرباً.

استهل معهد السياسات الاقتصادية نشاطه التدريبي في عام 2010 بعقد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي في مدينة أبوظبي خلال الفترة 10-21 يناير 2010 حول "البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية" المخصصة للمسؤولين العراقيين. وقد هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم المشاركين لعملية تصميم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والبرامج المالية.

وعقد المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي حول "مواطن ضعف الموازين الخارجية"، في مدينة أبوظبي، خلال الفترة 24 يناير - 4 فبراير 2010. هدفت هذه الدورة إلى توسيع فهم المشاركين بمواطن ضعف الموازين الخارجية من خلال استعراض مختلف الأدوات التحليلية والسياسات ذات الصلة. كما عقد المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي حول "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي"، في مدينة دمشق، الجمهورية العربية السورية، خلال الفترة 7-18 فبراير 2010. وهدفت هذه الدورة إلى التركيز على كيفية تداخل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي، لجهة الاستقرار والنمو وقابلية الدين الخارجي على الاستمرار والسياسة المالية واستهداف التضخم والأطر الأخرى للسياسة النقدية واختيار أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية.

ونظم المعهد دورة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول "الإشراف والرقابة على المصارف الإسلامية"، عقدت في مدينة أبوظبي خلال الفترة 21-25 فبراير 2010. وقد هدفت هذه الدورة إلى تعريف المشاركين بأدوات وأسس الإشراف والرقابة على المصارف الإسلامية المطلوبة لضمان سلامة ومثانة هذه المصارف.

وبالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، عقد المعهد دورة حول "تطوير بازل II وإدارة المخاطر"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 2-4 مارس 2010. وكان الهدف من هذه الدورة إطلاع المشاركين على آخر المستجدات المتعلقة بإدارة المخاطر وعملية المراجعة الرقابية. كما تم إلقاء الضوء على التطورات التي شهدتها الأسواق المالية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وتعامل السلطات الرقابية معها بغية المحافظة على الاستقرار المالي.

وفي إطار الدورة المشتركة التي عقدها المعهد مع معهد صندوق النقد الدولي حول "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا السياسة المالية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 7-18 مارس 2010، فقد تم تدريب المشاركين على كيفية استيعاب قضايا السياسة المالية وانعكاساتها على إدارة الاقتصاد الكلي.

كما نظم المعهد دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي حول "الإحصاءات النقدية والمالية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 21 مارس - 8 أبريل 2010، هدفت إلى مساعدة المشاركين على كيفية تجميع البيانات النقدية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية. واستندت مواد الدورة إلى دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، ودليل تجميع البيانات، في إطار نظام الحسابات القومية.

وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، نظم المعهد دورة حول "إجراءات تسوية المنازعات حسب منظمة التجارة العالمية" في مدينة أبوظبي خلال الفترة 26-29 أبريل 2010، حيث أُلقت الضوء على المنازعات باعتبارها الركيزة الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف وأحد المهام الرئيسية التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية للمساهمة في استقرار الاقتصاد العالمي.

كما عقد المعهد دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي حول "إحصائيات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 2-13 مايو 2010. وقد هدفت هذه الدورة إلى تدريب المشاركين على منهجية جمع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي استناداً إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وانعقدت دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي حول "تشخيص الاقتصاد الكلي"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 16-27 مايو 2010، حيث هدفت إلى تعزيز قدرات المشاركين على تقييم حالة الاقتصاد الكلي.

وحول "إحصاءات مالية الحكومة"، عقد المعهد دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي في مدينة أبوظبي خلال الفترة 6-24 يونيو 2010. ركزت الدورة على الإطار الرئيسي لإحصاءات مالية الحكومة كما وردت في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

كما عقد المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي حول "البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية"، في مدينة بيروت، الجمهورية اللبنانية، خلال الفترة 7-18 يونيو 2010. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على كيفية تصميم وتنفيذ السياسات المالية والكلية في ضوء تجربته صندوق النقد الدولي في مراقبة الأداء الاقتصادي، وتصميم البرامج المالية.

وفي مجال التعاون مع منظمة التجارة العالمية، نظم المعهد دورة حول "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" في مدينة أبوظبي خلال الفترة 28-30 سبتمبر 2010. وقد هدفت الدورة إلى إلقاء الضوء على التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي والتمثل في تعثر المفاوضات التجارية وعودة النزعة التجارية الحمائية لدى الدول الكبرى بسبب الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يعرقل الجهود المبذولة لتحرير التجارة بين الدول.

كما عقد المعهد دورة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول "التمويل الإسلامي مع التركيز على الصكوك"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 3-7 أكتوبر 2010. هدفت هذه الدورة إلى التعريف بمفهوم الصكوك وأهميتها كأدوات تمويل وكيفية إصدارها من قبل المؤسسات المالية وخاصة المؤسسات المالية الإسلامية.

ولقد خصص المعهد دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي حول "مفهوم وقياس التضخم الأساسي" لدول مجلس التعاون الخليجي عقدت في مدينة أبوظبي خلال الفترة 10-13 أكتوبر 2010. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على الطرق والأساليب الصحيحة في احتساب التضخم الأساسي.

ونظم المعهد دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي حول "إحصاءات حوالات العاملين"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 24-28 أكتوبر 2010. هدفت هذه الدورة إلى توضيح المفاهيم والطرق المتبعة لجمع وإعداد بيانات موازين المدفوعات المتعلقة بحوالات العاملين. كما هدفت إلى تطوير معايير جديدة لإحصاءات حوالات العاملين المعتمدة بالمعاملات الدولية، وإلى تطوير دليل عملي لمعدي البيانات للحصول على البيانات ومعالجتها.

وفي إطار تعاونه مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، تم تنظيم دورة حول "الإدارة المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 12-16 ديسمبر 2010. هدفت هذه الدورة إلى إلقاء الضوء على أساليب القياس المتقدم لمخاطر الائتمان وسبل إدارته.

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولية إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. ويتولى الصندوق كذلك الأمانة الفنية لاجتماعات اللجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، والأمانة الفنية أيضاً لاجتماعات اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية، حيث تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق بتاريخ 6 يونيو 2010، كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس والتي عقدت في طرابلس (ليبيا) بتاريخ 16 سبتمبر 2010. وقد تضمن جدول الأعمال هذه الدورة عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، وتوصيات الاجتماع التاسع عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية التي تضمنت ورقة عمل حول "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها". كذلك، تضمن جدول الأعمال توصيات الاجتماع السادس للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية والتي اشتملت على ورقة عمل حول "إطار ربط محاولات الدفع الوطنية في الدول العربية".

وقد ناقش مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الدراسات التكميلية الخاصة بالجوانب القانونية والتشغيلية والتقديرية الأولية لتكلفة إنجاز مشروع "إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية" التي أعدتها الأمانة بالتعاون مع البنك الدولي. وقد وجه المجلس بضرورة أن تكثف اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية عملها من أجل التعمق في كافة المسائل المطروحة بما يضمن تحقيق المتطلبات اللازمة لنجاح المشروع.

كما تضمن جدول أعمال المجلس مناقشة ورقة العمل التي قدمها معالي محافظ مصرف ليبيا المركزي حول "تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى". كما جرت مناقشة مسودة الخطاب العربي الموحد الذي تم إلقاءه في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين في شهر أكتوبر 2010 في واشنطن.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي العشرين لهذه اللجنة في مدينة أبوظبي عام 2010. وقد ناقشت اللجنة خلال هذا اللقاء ورقتي عمل حول "قواعد

ممارسات منح المكافآت المالية" و"المبادئ العامة لإدارة مخاطر الائتمان". كما خصصت اللجنة جزءاً كبيراً من مناقشاتها للتداول بشأن الإجراءات والترتيبات المتخذة من قبل المصارف المركزية العربية في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية. وقد استضافت اللجنة السكرتير العام المساعد للجنة بازل للرقابة المصرفية الذي استعرض آخر أعمال اللجنة الدولية والمستجدات ذات العلاقة بالاستقرار المالي.

ومن جهة أخرى، وفي إطار دوره كأمانة للجنة العربية لتنظيم الدفع والتسوية، نظم الصندوق خلال عام 2010 الاجتماع السنوي السادس لهذه اللجنة، حيث تمت مناقشة ورقة عمل حول "إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية". كما ناقشت اللجنة الدراسات التكميلية المقدمة من قبل الصندوق حول مشروع "إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية". وقد استضافت اللجنة في هذا الاجتماع كل من رئيس مجموعة تطوير نظم الدفع بالبنك الدولي، الذي أطلع اللجنة على آخر مستجدات برنامج البنك الدولي في مجال نظم الدفع، والسكرتير العام للجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية، الذي قدم عرضاً حول آخر التطورات في عمل اللجنة الدولية المتعلقة بالمبادئ الجديدة الخاصة بنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية.

مجلس وزراء المالية العرب

نظم الصندوق اجتماع الدورة الأولى لمجلس وزراء المالية العرب يوم 7 أبريل 2010 في الخرطوم، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. وناقش المجلس، الذي يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية لاجتماعاته، قضايا عديدة من بينها سبل تعزيز تنسيق السياسات المالية بين الدول العربية لمواجهة المستجدات الاقتصادية والمالية، وتنسيق المواقف في المحافل والاجتماعات الدولية، بالإضافة إلى مناقشة سبل زيادة الاستثمارات العربية البينية.

كما ناقش المجلس تقريراً أعده صندوق النقد العربي حول "التدفقات المالية العربية ما بعد الأزمة المالية"، عرض تطور اتجاهات التدفقات المالية إلى الدول العربية منذ ظهور الأزمة المالية العالمية، والجوانب التي تستدعي المزيد من التنسيق والاهتمام.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 2010 جهوده الرامية إلى دعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

في إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعد على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد المرجع الأساسي الذي يغطي التطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وفي سبيل إنجاز التقرير الصادر عام 2010، أرسل الصندوق الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما استضاف الصندوق لهذا الغرض اجتماعين حضرهما ممثلو الجهات المشاركة في إعداد التقرير، حيث عقد الاجتماع الأول لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 25-27 أبريل 2010. أما الاجتماع الثاني والذي تضمنت أعماله مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه، فقد عقد خلال الفترة 20-24 يونيو 2010. وتتويجاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2010 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات، قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

وشارك الصندوق في المؤتمر الخاص بإطلاق كتاب "الاتحاد النقدي وقضايا سعر الصرف: دروس لدول مجلس التعاون الخليجي"، نظمه مجلس دبي الاقتصادي، في دبي، ديسمبر 2010. كما شارك الصندوق في ندوة حول السوق الخليجية المشتركة "من التعاون إلى التكامل" التي نظمتها وزارة المالية بدولة الإمارات بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دبي، نوفمبر 2010. وقدم الصندوق خلال هذه الندوة ورقة بعنوان "مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة".

وقدم الصندوق من خلال مشاركته في أعمال ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية التي نظمتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) في دمشق، الجمهورية العربية السورية في نوفمبر 2010، ورقة بعنوان "تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي".

ولقد تم تمثيل الصندوق في النشاط الخاص بإطلاق التقرير السنوي للمساعدات الخارجية الإماراتية، وكذلك في الاجتماع الدوري السابع والستون لمجموعة التنسيق للمؤسسات المالية العربية اللذان عقدا في مدينة أبوظبي. كما شارك الصندوق في الاجتماع الثاني لمؤسسات التنمية والتعاون في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

وشارك الصندوق أيضاً في الاجتماع الدوري السادس والستون لمجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية والوطنية والإقليمية والذي عقد في السودان بدعوة من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

التعاون مع المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2010 سعيه لتعزيز سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة ذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه، حيث يأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين. فقد شارك الصندوق خلال شهر أبريل 2010 في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تمت المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات لجنة التنمية، وفي اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G24). وعقد وفد الصندوق اجتماعات جانبية مع إدارات صندوق النقد والبنك الدوليين للتباحث والمتابعة بشأن الأنشطة والبرامج المشتركة.

كذلك شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن خلال شهر أكتوبر 2010، حيث شارك في اجتماعات لجنة التنمية ولجنة مجموعة الأربع والعشرين (G24). كما حضر الاجتماعات الخاصة بالمجموعة العربية مع رئيس البنك الدولي، والاجتماعات الخاصة بالصناديق العربية والإقليمية مع رئيس وكبار مدراء البنك الدولي في إطار مبادرة العالم العربي. كذلك، التقى وفد الصندوق على هامش الاجتماعات بالعديد من المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسة التمويل الدولية بغرض تعزيز التعاون والمبادرات والأنشطة المشتركة.

كما شارك الصندوق في المؤتمر الدولي لمراقبي البنوك الذي عقد في سنغافورة في سبتمبر 2010، الذي نظمه بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية. وقام الصندوق بتمثيل المجموعة العربية في

اجتماعات اللجان الإقليمية التي عقدت على هامش هذا المؤتمر. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر ينظم كل عامين لمناقشة المستجدات في الرقابة المصرفية.

وفي هذا الإطار، شارك الصندوق خلال الفترة 19-22 أكتوبر في أمستردام في "الأسبوع العالمي لنظم الدفع" والذي ينظمه البنك الدولي كل سنتين لمناقشة أهم وآخر التطورات في مجال نظم الدفع وتسوية الأوراق المالية. وقد كان هذا اللقاء الذي حضره عدد مهم من مدراء نظم الدفع في المصارف المركزية على مستوى العالم، مناسبة لاستعراض أهم المراحل التي قطعتها المبادرات الإقليمية المختلفة التي أطلقها عدد من المؤسسات المالية كصندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك الدولي من أجل تقديم الدعم الفني للمصارف المركزية في مجال تطوير نظم الدفع لديها.

وقد عقد الصندوق ضمن هذه الفعاليات اجتماعاً لأعضاء اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية لاستخلاص الآراء حول المراحل القادمة والإجراءات الواجب عملها بخصوص مشروع "إنشاء آلية أو ترتيبات إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية"، حيث تم الاستماع لآراء الأعضاء حول المشروع ومناقشة التساؤلات والملاحظات المطروحة.

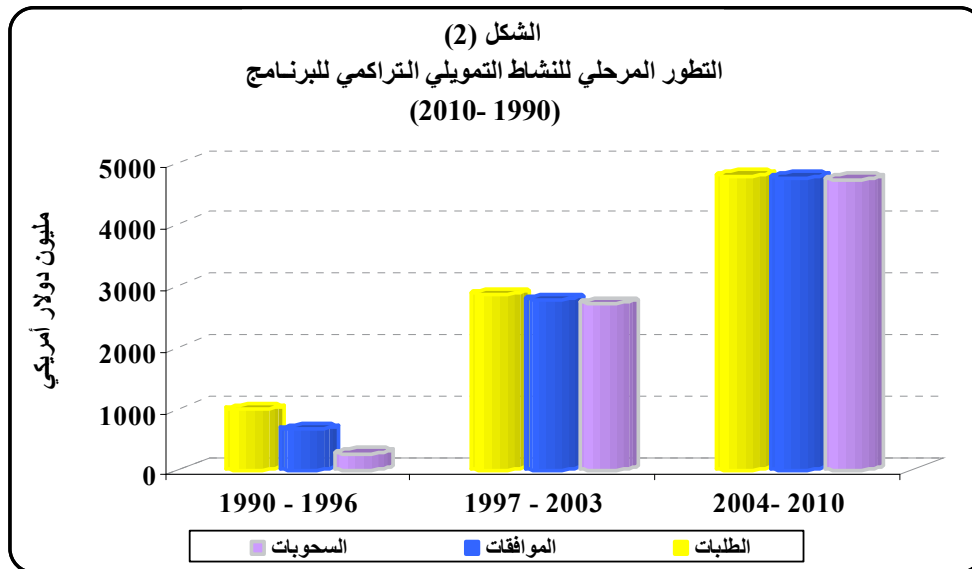
بالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في المؤتمر الدولي حول التعاون الفني الذي نظمته البنك المركزي الألماني في نهاية شهر أكتوبر 2010، قدم فيه الصندوق ورقة حول نشاطه في مجال التعاون الدولي مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية العالمية.

وأخيراً، انضم الصندوق بصفة مراقب إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-FATF). وشارك في هذا الإطار في اجتماع المجموعة الذي عقد في قطر أواخر شهر نوفمبر 2010.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم في رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي 50 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج، حيث انضمت إلى البرنامج سبع وكالات جديدة ليصل عددها في نهاية العام 2010 إلى 199 وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 8.58 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 10.72 مليار دولار أمريكي. كما وافق البرنامج على تمويل 8.15 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 7.65 مليار دولار أمريكي. ويوضح الشكل (2) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1990 وحتى نهاية عام 2010.



أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 32

نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها.

وحرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، سبعة عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2010 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من خلالها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. وقد قام الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2010 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف، بالإضافة إلى إعداد فصل المحور حول "تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات الدول العربية".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً خمسة عشر سوقاً عربية هي: الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وسوق أبو ظبي ودبي بالإمارات، وقطر والسودان والجزائر وفلسطين ودمشق.

النشرة الإحصائية للدول العربية

اعتاد الصندوق إصدار سلسلة من النشرات الإحصائية في مختلف المجالات الاقتصادية بصورة دورية ومنظمة وذلك وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً. ومن أجل تعظيم الفائدة، فقد تم تجميع تلك السلسلة في نشرة تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، والتي اعتمد في إعدادها على المصادر الوطنية بصورة أساسية، بالإضافة إلى بعض المصادر الإقليمية والدولية. وتتضمن هذه النشرة فصولاً في مجالات الحسابات القومية وأسعار الصرف والنقد والائتمان والتجارة الخارجية وموازن المدفوعات والمالية العامة، بالإضافة إلى فصل حول الإحصاءات المجمعّة يعرض مختلف التطورات في القطاعات الاقتصادية للدول العربية كمجموعة وفرادى.

البحوث والدراسات

اشتملت البحوث والدراسات خلال العام 2010 على إعداد وإصدار الأوراق التالية :

"الحواجز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي"، تستعرض هذه الورقة الجهود التي قامت بها الدول العربية لتطويق الآثار السالبة للأزمة المالية العالمية مع التركيز على سياسات الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية بالإضافة إلى السياسة النقدية وإجراءات دعم السيولة. كما تتناول الورقة التداعيات المالية لجهود مواجهة الأزمة العالمية وانعكاساتها على برامج الإصلاح المالي التي تبنتها الدول العربية في السنوات السابقة.

"القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، تستند هذه الورقة إلى محاضرة قدمت في "مؤتمر السياسات الاقتصادية التنموية بدولة الإمارات العربية المتحدة" الذي نظّمته وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات وعقد في 30 يونيو 2010 بفندق قصر الإمارات، أبوظبي. وتتناول الورقة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دولة الإمارات في دعم عملية التنوع وتعزيز ركائز الاستقرار الاقتصادي. كما تتطرق إلى دور السياسات الاقتصادية المتبعة في تطوير وترقية قطاع الأعمال. وتتناول الورقة عددا من التحديات التي تواجه السلطات في إطار سعيها لخلق بيئة استثمارية أكثر تحفيزاً.

"برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية - الجهود والتحديات"، تقوم هذه الورقة باستعراض جهود تطوير عمليات إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة في إطار برامج إصلاح المالية العامة التي تبناها عدد من الدول العربية خلال السنوات الماضية. كما تقوم أيضاً بتناول عدد من التحديات التي تواجه الجهود المتخذة لإصلاح قطاع المالية العامة أخذاً في الاعتبار الضرورات التي طرأت من جراء الأزمة المالية العالمية.

"مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة"، تتناول هذه الورقة أسس ومكونات الإدارة المالية السليمة في الإطار التقليدي لإدارة المالية العامة. كما تستعرض الورقة التطورات التي حدثت في مجال المالية العامة والتي نتج عنها المنظور الحديث في إدارة المالية العامة. وتتناول الورقة أيضاً بعض الترتيبات المؤسسية المطلوبة لخلق نظام مالي منضبط وكفؤ وقادر على ترجمة الأهداف العامة إلى واقع ملموس.

"تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي"، تستعرض هذه الورقة تداعيات الأزمة على الاقتصادات العالمية والعربية بشكل موجز لمعرفة مسار تأثيرها وأبعادها على عناصر الإيرادات والنفقات في المالية العامة في الدول العربية وتوجهات السياسة المالية فيها للوصول إلى تداعيات الأزمة على الوضع الجاري والكلي للموازنات العامة للدول

العربية. وتم تقديم هذه الورقة في "ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية" التي نظمتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في دمشق في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 22-24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2010.

"الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية"، تتناول هذه الدراسة تحليلاً مقارناً يصنف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات ذات القواسم المشتركة، ويستكشف القنوات الرئيسية التي أثرت الأزمة من خلالها على كل من هذه المجموعات. ثم أجرت الدراسة تقييماً عاماً بعد ذلك لبعض الدروس المستفادة من تجربة الدول العربية في مواجهة الأزمة وإمكانات العمل لاستعادة الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنمو المستدام في الدول العربية، مختتماً بنظرة مستقبلية حول المشهد الدولي لاتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي وتأثيراته المتوقعة على النمو في الاقتصادات العربية.

"مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة"، تقدم هذه الورقة تحليلاً مقارناً لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها نحو إنجاز السوق الخليجية المشتركة مع تجربة قيام السوق الأوروبية المشتركة، وذلك بإبراز مقومات نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة وسبل استفادة السوق الخليجية المشتركة منها في تعزيز التكامل بين دولها الأعضاء.

"التدفقات المالية إلى الدول العربية على ضوء الأزمة المالية العالمية"، تناقش هذه الورقة حركة اتجاهات التدفقات المالية إلى الدول العربية وما طرأ عليها من تغيرات في ظل الأزمة المالية العالمية، وما هي الدروس المستفادة على صعيد السياسات الاقتصادية.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights - SDR) كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2010، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملاً بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية على أن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه.

كما أقرّ مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، فقد تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي العام. وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010 وعام 2009 أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2010 ما مجموعه 362,081 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 330,415 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2010 حوالي 61 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 55 في المائة في نهاية عام 2009. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

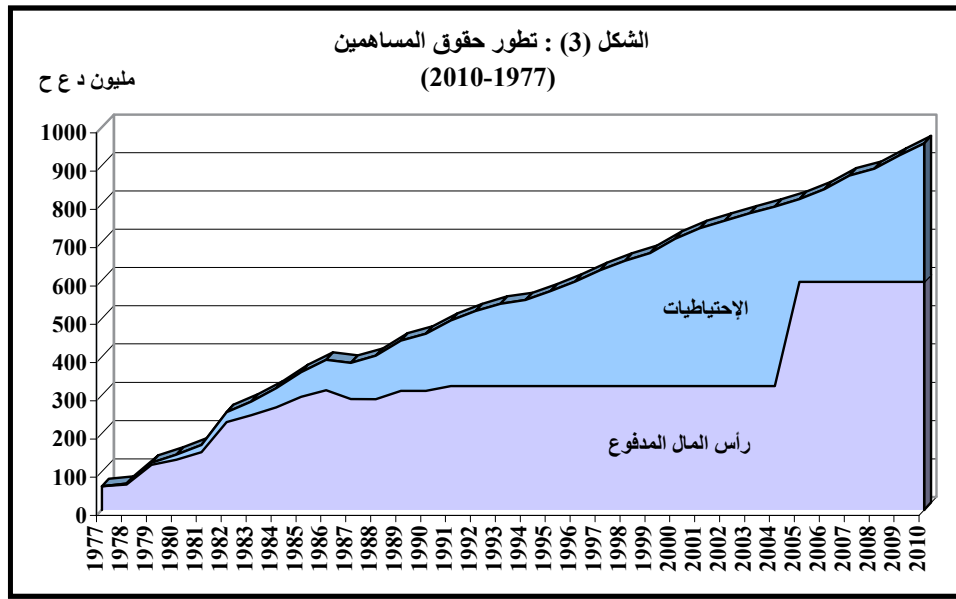
الاحتياطي العام: بلغ رصيده 229,379 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2010، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 206,170 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009، وبزيادة قدرها 23,209 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 11 في المائة.

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 135,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2010، بينما كان رصيده في نهاية عام 2009 يبلغ 130,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (2,298) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010 مقارنة برصيد مدين قدره (5,755) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 958,121 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010 مقارنة بمبلغ 926,455 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009، أي بزيادة مقدارها 31,666 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 3 في المائة. ويوضح الشكل (3) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2010 :



أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال وإحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 75,855 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2010 بالمقارنة مع 73,588 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، ويزيادة قدرها 2,267 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 3.08 في المائة، يعود إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2010 وعام 2009 بالإضافة للتغير في حصة المساهمين الآخرين.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,033,976 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010 مقارنة مع 1,000,043 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2010، مبلغ 356,614 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 318,273 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 418,104 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2010. تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 61,490 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2010.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحبيات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010 مبلغ 114,905 ألف دينار عربي حسابي (533 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 108,886 ألف دينار عربي حسابي (512 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2009.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقومة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملة الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2010 و 2009.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي) يدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع كامل مبلغ المساهمة.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 638,285 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2010، بينما بلغت قيمتها 640,077 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2009.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وذلك بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 31,715 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 35,062 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 37,499 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، مقارنة بمبلغ 40,945 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,766 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، مقارنة بمبلغ 4,720 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. وتتضمن بنود الإنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقد بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2010 ما مجموعه 335 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 367 ألف دينار عربي حسابي لعام 2009. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض 356 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2010 مقارنة بمبلغ 404 ألف دينار عربي حسابي لعام 2009.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظه العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2010 ونهاية سنة 2009 وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 يناير 2011.

سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكوّنة لها		أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة			العملة
31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2010	01 يناير 2011	
1.568	1.547	%40.31	%40.85	%42.70	دولار أمريكي
1.089	1.156	%37.66	%35.47	%36.58	يورو
0.968	0.996	%9.33	%9.06	%11.12	جنيه إسترليني
144.886	125.850	%12.70	%14.62	%9.60	ين ياباني
		%100.00	%100.00	%100.00	

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

صفحة	المحتويات
1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
2	المركز المالي الموحد
3	بيان الدخل الموحد
4	البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
5	بيان التدفقات النقدية الموحد
21 - 6	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين صندوق النقد العربي

التقرير حول البيانات المالية

لقد رفقنا البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 21 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتمكين من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 وعن أداءهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير القوانين والأحكام الأخرى

إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا، وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجهه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببند التأسيس ذات الصلة.

إرنست ويونغ

إرنست ويونغ
03 آذار (مارس) 2011

صندوق النقد العربي

المركز المالي الموحد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	
			الموجودات
1,706,966	1,555,947		ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب
882,405	1,059,124	3	محفظة الاستثمارات المالية
5,336	5,336	4	ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء
108,886	114,905	5	خطوط الائتمان
318,273	356,614	6	قروض للدول الأعضاء
21,021	23,336	7	حسابات مدينة وموجودات أخرى
<u>3,042,887</u>	<u>3,115,262</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق المساهمين والمطلوبات
			حقوق المساهمين
600,000	600,000		رأس المال المصرح والمكتتب به
596,040	596,040	8	رأس المال المدفوع
330,415	362,081	9	الاحتياطيات
926,455	958,121		إجمالي حقوق المساهمين
73,588	75,855	10	حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
			المطلوبات
1,949,294	1,976,786	11	ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية
93,550	104,500	12	حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
<u>2,042,844</u>	<u>2,081,286</u>		إجمالي المطلوبات
<u>3,042,887</u>	<u>3,115,262</u>		إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات

جاسم المناعي

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 03 آذار (مارس) 2011. تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	ايضاح	
			الدخل
11,168	10,796		فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء
1,902	1,493		فوائد ورسوم على خطوط الائتمان
15,925	14,535	13	إيرادات الاستثمارات المالية
23,525	19,321		فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب
362	331		إيرادات أخرى
<u>52,882</u>	<u>46,476</u>		
(11,937)	(8,977)		فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية
<u>40,945</u>	<u>37,499</u>		
			الإنتفاق
3,949	4,075	15	مصرفات إدارية وعمومية
367	335	16	نفقات معونة فنية
404	356	17	مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)
<u>4,720</u>	<u>4,766</u>		
36,225	32,733		صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
(1,163)	(1,018)		حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
<u>35,062</u>	<u>31,715</u>		صافي الدخل

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

المجموع	احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال المدفوع	
ألف دينار عربي حسابي					
2009					
الدخل الشامل					
35,062	-	-	35,062	-	صافي الدخل لسنة 2009
					التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة
2,602	2,602	-	-	-	
37,664	2,602	-	35,062	-	صافي الدخل الشامل
التغير في حقوق المساهمين					
891,809	(8,357)	125,000	179,126	596,040	الرصيد في 1 يناير 2009
		5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
(3,018)	-	-	(3,018)	-	تخصيص (سابع) لدعم الشعب الفلسطيني
926,455	(5,755)	130,000	206,170	596,040	الرصيد في 31 ديسمبر 2009
2010					
الدخل الشامل					
31,715	-	-	31,715	-	صافي الدخل لسنة 2010
					التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة
3,457	3,457	-	-	-	
35,172	3,457	-	31,715	-	صافي الدخل الشامل
التغير في حقوق المساهمين					
926,455	(5,755)	130,000	206,170	596,040	الرصيد في 1 يناير 2010
		5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
(3,506)	-	-	(3,506)	-	تخصيص (ثامن) لدعم الشعب الفلسطيني
958,121	(2,298)	135,000	229,379	596,040	الرصيد في 31 ديسمبر 2010

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح
35,062	31,715	أنشطة العمليات
		صافي الدخل للسنة
		معدلاً بما يلي:
72	97	استهلاك الموجودات الثابتة
567	2,758	التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
35,701	34,570	
(96,687)	(67,776)	سحوبات القروض
29,524	29,435	تسديدات القروض
(18,932)	(6,019)	التغير في خطوط الائتمان
10,369	(2,300)	التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى
(5,537)	8,900	التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى
(52,795)	6,426	التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية
730,172	27,492	التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية
631,815	30,728	صافي النقد من أنشطة العمليات
		أنشطة الاستثمار
(58)	(112)	تكاليف شراء الموجودات الثابتة
9,897	4,257	التغير في الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة
31,445	(7,297)	التغير في السندات والأوراق المالية - متاحة للبيع
(240,415)	(170,222)	التغير في السندات والأوراق المالية - حتى تاريخ الاستحقاق
(199,131)	(173,374)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(703)	(491)	توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
(1,543)	(1,456)	تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني
(2,246)	(1,947)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
430,438	(144,593)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد
1,158,566	1,589,004	النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة
1,589,004	1,444,411	النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة

19

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ومع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية القمر المتحدة عام 1999 أصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملة الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي، ولأغراض العرض تم تدوير المبالغ لأقرب ألف.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تتعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي يتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، مع تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من 01 كانون الأول 2009 والتي تتطلب إضافة "بيان الدخل الشامل" وإفصاحات إضافية عن تقييم الأدوات المالية حسب تصنيفها، ولم ينجم عنها أي تأثير على نتائج الصندوق أو مركزه المالي الموحد.

(ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 و2009 وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

- (1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساساً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.
- (2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للطلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.
- (3) **الاستثمارات المالية - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**
كانت حتى 31 يوليو 2008 تتمثل في الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة، والتي تقيم وفقاً لصادفي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، باعتبارها تمثل القيمة العادلة، ويُدْرَج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.
- (4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات**
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها والاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة بدءاً من أول آب أغسطس 2008. ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. وتقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.
يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.
- (5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.
- (6) **تقييم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.**
- (7) **تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

د) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

1) القروض للدول الأعضاء

يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

2) الاستثمارات المالية

يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات تركز بشكل رئيسي إلى وجود دليل على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.

- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الأجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويُدْرَج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

هـ) العملات الأجنبية (تابع)

2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملة مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطي بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسباً مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

3 محفظة الاستثمارات المالية

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم انتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك واستثمارات بصناديق استثمار بديلة، كما يلي:

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
41,444	40,495
46,073	53,519
87,517	94,014
794,888	965,110
882,405	1,059,124

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات:
استثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة - متاحة للبيع
استثمارات بسندات وأوراق مالية - متاحة للبيع

استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها -
بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم

التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي
(5,521)	(2,213)
(234)	(85)
(5,755)	(2,298)

- التغير في قيم الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة
- التغير في قيم السندات والأوراق المالية

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 964,752 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009): 792,428 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية كحصتها في رأس مال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
89,954	108,886	الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)
164,993	160,438	سحوبات خلال السنة
254,947	269,324	
(144,487)	(155,860)	تسديدات خلال السنة
(1,574)	1,441	فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي
108,886	114,905	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 ما يعادل 625 ألف دينار عربي حسابي (2009: 8 ألف دينار عربي حسابي).

6 قروض للدول الأعضاء

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
251,110	318,273	الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)
96,687	67,776	سحوبات خلال السنة
(29,524)	(29,435)	تسديدات خلال السنة
318,273	356,614	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

6 قروض للدول الأعضاء (تابع)

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2010 قروضاً مستحقة وغير مستلمة تعذت فترة سنة وتبلغ 14,876 ألف دينار عربي حسابي (2009: 14,876 ألف دينار عربي حسابي). وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 يتم تمديد تعليق عضوية الدولة المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسلة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. حيث تم إعادة تنظيم وضع مديونية إحداهما بموجب اتفاقية إعادة هيكلة موقعة في 24 مارس 2004. كما تم إعادة تنظيم مديونية الدولة الثانية بموجب اتفاقية موقعة في 14 يونيو 2009. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسلة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسلة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل انسجاماً مع تسديدات المديونية. وبلغ رصيدها 76,114 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009: 78,341 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 ما مجموعه 61,490 ألف دينار عربي حسابي (2009: 34,398 ألف دينار عربي حسابي).

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
95,663	98,084	إجمالي الفوائد المستحقة
(45,611)	(45,611)	ينزل: فوائد مجتبة على القروض
(39,392)	(40,972)	ومستحقات الفوائد على القروض متأخرة السداد
10,660	11,501	
6,018	6,232	مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
259	274	موجودات ثابتة
4,084	5,329	أرصدة مدينة أخرى
21,021	23,336	

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 8,118 سهماً بقيمة اسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد تعادل قيمتها بتاريخ المساهمة 27.5 مليون دولار أمريكي. وكان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق بتاريخ 16 نيسان (أبريل) 2002 بموجب قراره رقم (6) المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة بذلك المبلغ وتم تسديده بالكامل.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

8 رأس المال المدفوع

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
600,000	600,000	رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (12,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)
(3,960)	(3,960)	رأس المال غير المدفوع
<u>596,040</u>	<u>596,040</u>	رأس المال المدفوع

يمثل رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق. وقد تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديدها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

9 الاحتياطات

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً.

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 مبلغ 39,511 ألف دينار عربي حسابي (2009: 38,849 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (5) لسنة 2010، تخصيصاً ثامناً لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2009 (ما قيمته 3,506 ألف دينار عربي حسابي)، وكان المجلس قد أقر تخصيصاً سابقاً للهدف نفسه بموجب قراره رقم (6) لسنة 2009 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2008 (ما قيمته 3,018 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطات، فقد أقر مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية، والتي تقيم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 44.36% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 و 44.31% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009.

2009 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	
492,075	492,575	حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة:
276,976	290,621	- رأس المال المدفوع في نهاية السنة
12,078	10,490	- الاحتياطيات في نهاية السنة
		- صافي الدخل للسنة
<u>781,129</u>	<u>793,686</u>	إجمالي حقوق المساهمين
%44.31	%44.36	نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
346,086	352,096	قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة
2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
<u>73,588</u>	<u>75,855</u>	قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق - الدينار العربي الحسابي

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

يتم قبول ودايع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
78,341	76,114	أرصدة فوائد مرسلة غير محققة
6,439	14,258	معاملات استثمارية قيد الدفع وعقود إعادة الشراء
1,062	784	فوائد مستحقة الدفع
7,708	13,344	أرصدة دائنة أخرى
<u>93,550</u>	<u>104,500</u>	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

13 إيرادات الاستثمارات المالية

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
(2,224)	(2,016)	الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع
3,629	1,426	السندات والأوراق المالية – متاحة للبيع
14,520	15,125	السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها
<u>15,925</u>	<u>14,535</u>	

14 المشتقات المالية

يقوم الصندوق، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوط اللازمة لتحديد الودائع والاستثمارات المالية بالعملة الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملة الأجنبية.

15 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 3,332 ألف دينار عربي حسابي (2009: 3,255 ألف دينار عربي حسابي). وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 178 في نهاية عام 2010 (2009: 181 موظفاً).

16 نفقات معونة فنية

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
262	246	دورات تدريبية وندوات
105	89	معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء
<u>367</u>	<u>335</u>	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

17 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم إعفاءات لديون من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وفي إطار المبادرة نفسها، قدم الصندوق لنفس الحالة خلال عام 2005 قرصاً ممتداً أكثر تيسيراً يتضمن إعفاءات من استحقاقات أقساط الفائدة وجزء من القسط الأخير من أصل القرض. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الفوائد المحتسبة على القرض على أساس الاستحقاق.

2009	2010	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
4,338	4,694	الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)
(3,934)	(4,338)	الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة
404	356	الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة

18 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 88,876 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009: 88,919 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 13,409 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 (2009: 80,041 ألف دينار عربي حسابي).

19 النقد والبنود المعادلة للنقد

2009	2010	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	
3,774	2,740	حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي
1,703,192	1,553,207	ودائع لأجل لدى البنوك
(117,962)	(111,536)	ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية
1,589,004	1,444,411	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

20 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

2009 ألف دينار عربي حسابي	2010 ألف دينار عربي حسابي	
932,894	932,697	الدول العربية
1,218,896	1,102,323	أوروبا
145,057	121,200	أمريكا الشمالية وكندا
278,651	425,993	الشرق الأقصى والباسيفيكي
13,873	32,858	المنظمات الدولية
<u>2,589,371</u>	<u>2,617,071</u>	

21 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم إكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008. ووفقاً لتقرير الخبير الإكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 64,114 ألف درهم إمارات (3,778 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الإكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 64,716 ألف درهم إمارات (3,813 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 602 ألف درهم إمارات (35 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات.

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 91 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2010 (2009: 22 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 65,082 ألف درهم إمارات تعادل 3,818 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2010 (2009: 64,248 ألف درهم إمارات تعادل 3,951 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

22 الأدوات المالية (تابع)

(أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2009 مدرج أدناه:

المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
الموجودات					
3,774	3,774	-	-	-	-
1,703,192	1,585,230	117,962	-	-	-
46,073	46,073	-	-	-	-
41,444	-	-	-	-	41,444
794,888	395,395	107,503	264,254	27,736	-
5,336	-	-	-	-	5,336
108,886	80,417	16,559	11,910	-	-
318,273	12,541	15,259	124,581	151,016	14,876
21,021	13,006	1,275	-	-	6,740
3,042,887	2,136,436	258,558	400,745	178,752	68,396
المطلوبات وحقوق المساهمين					
73,588	-	-	-	-	73,588
1,949,294	1,944,292	5,002	-	-	-
93,550	7,440	7	-	78,340	7,763
2,116,432	1,951,732	5,009	-	78,340	81,351

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

22 الأدوات المالية (تابع)

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فإن حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

2009	2010	التغير في نقاط الأساس	
ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي		
(219)	(235)	25+	التأثير على حقوق المساهمين
219	235	25 -	
1,252	1,350	25+	التأثير على بيان الدخل الموحد
(1,252)	(1,350)	25 -	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2010

22 الأدوات المالية (تابع)

(د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية، ويتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنوع في مكوناتها.

(هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2010 مبلغ 568,866 ألف دينار عربي حسابي (2009: 245,136 ألف دينار عربي حسابي).

(و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنوع في مكونات الموجودات وأجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

(ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكل يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

جداول القروض

جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2010 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكل	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	0	0	0	0	0	0	6,563
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	0	11,250	0	0	0	0	16,500
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان			5,000					
			2,250	4,500	0	5,000	0	0	0	11,750
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب			9,800					
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	8,820	44,590	9,800	0	0	0	78,615
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن			3,920					
			14,280	0	13,240	3,920	0	0	0	31,440
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان			4,800					
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن			3,920					
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق			27,000					
	36	سوريا			3,000					
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن			1,960					
	39	اليمن		5,700						
			34,545	5,700	0	31,800	8,880	0	0	80,925

جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2010 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن				4,900				
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	0	4,335	0	4,900	0	0	16,300
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن			5,100					
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن			2,660					
	51	الأردن			700					
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	0	0	7,760	700	0	0	50,955
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب			2,500					
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	6,250	3,250	0	2,500	0	0	33,555
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق				18,620				
			0	2,500	0	0	22,070	0	0	24,570
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن			1,960					
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر			18,620					
	73	موريتانيا			2,460					
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن			5,100					
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	14,350	0	2,460	25,680	0	0	122,117

جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2010 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكل	اجمالي السنة
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب		17,150						
	86	الجزائر	41,640							
			8,550	46,960	17,150	0	0	0	0	72,660
1990	87	موريتانيا		9,050						
	88	مصر		6,625						
			0	0	9,050	6,625	0	0	0	15,675
1991										
1992	89	المغرب		14,800						
	90	تونس	3,675							
			3,675	0	14,800	0	0	0	0	18,475
1993	91	موريتانيا		3,250						
			0	0	3,250	0	0	0	0	3,250
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا		2,460						
	94	الأردن		7,980						
	95	الجزائر		29,150						
			11,340	0	37,130	2,460	0	0	0	50,930
1995	96	اليمن	15,120							
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن		5,320						
			5,175	15,120	5,320	0	0	0	0	25,615
1996	99	الجزائر		31,230						
	100	موريتانيا		4,955						
			0	0	36,185	0	0	0	0	36,185
1997	101	الأردن		2,660						
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن		19,656						
			0	367	19,656	2,660	0	0	0	22,683
1998	104	الأردن		3,910						
	105	اليمن		9,057						
			0	0	0	0	0	0	0	12,967
1999	106	الجزائر		30,605						
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب		10,878						
	109	تونس		5,072						
	110	لبنان	3,675							
			8,850	0	0	0	0	0	46,555	55,405
2000	111	جيبوتي		245						
	112	لبنان		3,601						
	113	موريتانيا		4,000						
	114	المغرب		7,400						
	115	مصر		23,153						
			0	0	4,245	7,400	0	0	26,754	38,399

جدول (أ-1)
تعاقبات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2010 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر			15,750					
	119	مصر	23,625							
	120	تونس			3,450					
	121	تونس						6,762		
			23,625	0	0	19,200	0	0	26,480	69,305
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	0	0	0	0	0	31,290	34,965
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
				0	55,493	0	0	0	11,100	66,593
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	0	9,800	0	0	0	28,800	38,784
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
				0	8,600	0	0	0	16,625	25,225
2006	135	جيبوتي							350	
				0	0	0	0	0	350	350
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
				0	0	0	0	0	11,100	11,100
2008	138	القمر المتحدة	184							
	139	جيبوتي						614		
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان						18,200		
				0	0	0	0	0	9,600	28,598
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب			21,880					
			7,365	0	0	21,880	0	0	69,258	98,503
2010	147	الأردن			9,820					
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
				0	43,000	9,820	0	0	65,048	117,868
		المجموع	301,474	104,751	340,344	130,785	64,730	18,814	355,927	1,316,825

جدول (أ-2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض
2010 - 1978

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300	المملكة الاردنية الهاشمية	4	16.395
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380	الجمهورية التونسية	5	19.200
جمهورية السودان	4	30.385	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية الصومال	1	12.740	جمهورية السودان	5	11.100
جمهورية مصر العربية	1	55.125	الجمهورية العربية السورية	4	9.030
المملكة المغربية	3	63.800	جمهورية الصومال	3	4.440
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345	جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اليمنية	2	62.656	الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية جيبوتي	2	0.613	جمهورية مصر العربية	4	38.250
340.344	24		المملكة المغربية	10	29.550
			الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
			الجمهورية اليمنية	9	40.635
			جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
			301.474	59	
الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620	المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620	الجمهورية العربية السورية	1	8.200
الجمهورية العربية السورية	1	3.000	المملكة المغربية	1	6.250
جمهورية العراق	1	18.620	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
المملكة المغربية	1	2.500	الجمهورية اليمنية	5	38.290
الجمهورية اليمنية	3	13.920	جمهورية جيبوتي	1	0.367
64.730	11		القمر المتحدة	1	0.184
			104.751	12	
الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	38.584	المملكة الاردنية الهاشمية	3	15.140
الجمهورية التونسية	3	17.009	الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605	جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية السودان	1	9.800	جمهورية العراق	1	27.000
الجمهورية اللبنانية	3	19.526	جمهورية مصر العربية	2	22.375
جمهورية مصر العربية	3	77.648	المملكة المغربية	3	39.080
المملكة المغربية	5	132.208	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	1	9.057	الجمهورية اليمنية	2	9.020
جمهورية جيبوتي	2	0.770	130.785	16	
الجمهورية العربية السورية	2	11.600			
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	9.120			
355.927	26				
الدول المستفيدة من قرض تسهيل النفط	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.			
جمهورية جيبوتي	1	0.614			
الجمهورية اللبنانية	1	18.200			
18.814	2				

جدول (أ-3)
أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة
2010 - 2009

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية عام 2010			نهاية عام 2009			الدولة
إجمالي التزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحبيات القروض القائمة في ذمة الدول	إجمالي التزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحبيات القروض القائمة في ذمة الدول	
44,804	8,593	36,211	19,640	-	19,640	المملكة الأردنية الهاشمية
752	-	752	997	-	997	جمهورية جيبوتي
66,742	-	66,742	72,424	-	72,424	جمهورية السودان
4,240	0	4,240	10,800	4,800	6,000	الجمهورية العربية السورية
14,877	-	14,877	14,877	-	14,877	جمهورية الصومال
184	-	184	184	-	184	جمهورية القمر المتحدة
90,093	-	90,093	91,403	-	91,403	جمهورية العراق
10,465	0	10,465	32,305	18,200	14,105	الجمهورية اللبنانية
9,647	-	9,647	23,428	-	23,428	جمهورية مصر العربية
117,606	26,838	90,768	69,743	6,838	62,905	المملكة المغربية
43,000	21,500	21,500	0	0	0	الجمهورية اليمنية
15,695	4,560	11,135	16,870	4,560	12,310	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
418,105	61,491	356,614	352,671	34,398	318,273	المجموع

جدول (أ-4)
أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً
2010-1978

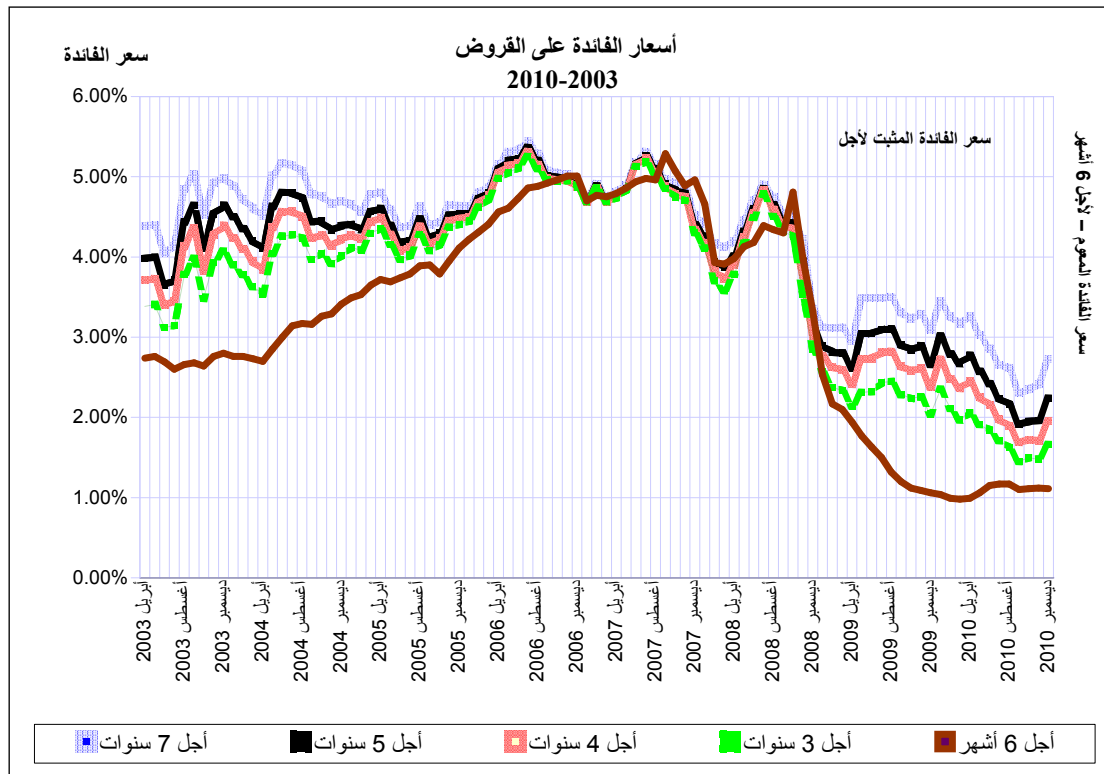
(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض *	أرصدة سحبيات القروض **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحبيات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحبيات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسددة.

جدول (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض
2010 - 2003



بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد العربي الصادر في 13 مارس 2003، تم التحول من أسلوب الفائدة الثابتة إلى أسلوب الفائدة المتغيرة على القروض. وللدول المقترضة في إطار الأسلوب الجديد الحق في الاختيار بين نظام سعر الفائدة المعوم، أو نظام تثبيت سعر الفائدة عند السحب. بالنسبة لسعر الفائدة المعوم – لأجل 6 أشهر يطبق سعر الفائدة المعوم الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على جميع سحبيات القروض خلال ذلك الشهر، ويسري العمل به حتى تاريخ إستحقاق قسط الفائدة بعد ستة أشهر، ويطبق بعد ذلك سعر الفائدة المحدد في أول يوم عمل من الشهر الذي إستحق فيه القسط ويسري حتى تاريخ إستحقاق القسط التالي، وهكذا. وبالنسبة لسعر الفائدة المثبت، يطبق سعر الفائدة المثبت الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على سحبيات القروض خلال ذلك الشهر حسب أجالها، ويسري العمل به من تاريخ السحب وطوال فترة القرض دون تغيير.

جداول عامة

جدول (ب-1) رأس المال 31 ديسمبر 2010

(الف دينار عربي حسابي)

الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
		المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملة القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)
إجمالي المدفوع				
1 المملكة الاردنية الهاشمية	9,900	80	5,320	4,500
2 دولة الامارات العربية المتحدة	35,300	300	18,900	16,100
3 مملكة البحرين	9,200	80	4,920	4,200
4 الجمهورية التونسية	12,850	100	6,900	5,850
5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	77,900	760	41,640	35,500
6 المملكة العربية السعودية	88,950	760	47,640	40,550
7 جمهورية السودان	18,400	200	9,800	8,400
8 الجمهورية العربية السورية	13,250	80	7,120	6,050
9 جمهورية الصومال	7,350	80	3,920	3,350
10 جمهورية العراق	77,900	760	41,640	35,500
11 سلطنة عمان	9,200	80	4,920	4,200
12 دولة قطر	18,400	200	9,800	8,400
13 دولة الكويت	58,800	500	31,500	26,800
14 الجمهورية اللبنانية	9,200	100	4,900	4,200
15 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	24,690	186	13,254	11,250
16 جمهورية مصر العربية	58,800	500	31,500	26,800
17 المملكة المغربية	27,550	200	14,800	12,550
18 الجمهورية الاسلامية الموريتانية	9,200	80	4,920	4,200
19 الجمهورية اليمنية	28,300	280	15,120	12,900
20 دولة فلسطين (1)	3,960	-	-	-
21 جمهورية جيبوتي	450	5	245	200
22 جمهورية القمر المتحدة	450	5	245	200
المجموع	600,000	5,336	319,004	271,700

(1) تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.
(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسلة جزء من الإحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

جدول (ب-2)
عدد المستفيدين من الدورات/ حلقات عمل/ الندوات
2011/1/1-1988/1/1

المجموع	الندوات المشتركة IMF مع	الندوات	حلقات العمل مشتركة مع WTO	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	حلقات العمل مشتركة مع IMF مع	حلقات العمل	الدورات المشتركة WTO مع	الدورات المشتركة IMF مع	الندوات	ما قبل 1988	عدد الأنشطة
220	4	5	4	3	9	13	7	91	84		
431	4	3	10	6	19	26	11	173	165	14	الأردن
437	10	7	8	4	16	14	10	139	197	32	الإمارات
317	4	7	7	5	13	9	5	120	138	9	البحرين
330	3	3	6	5	10	19	9	133	131	11	تونس
318	3	4	8	4	15	16	6	120	136	6	الجزائر
45	0	0	0	2	2	0	0	33	8	0	جيبوتي
565	9	16	10	6	20	25	14	225	224	16	السعودية
333	6	4	6	5	16	14	10	174	84	14	السودان
526	4	3	5	5	18	68	50	195	170	8	سورية
32	0	1	0	0	0	0	0	11	12	8	الصومال
196	2	3	2	5	8	15	9	60	79	13	العراق
345	6	7	8	6	13	17	14	137	128	9	عمان
231	3	2	3	5	7	10	9	109	83	0	قلسطين
278	3	10	5	5	16	19	5	98	112	5	قطر
20	2	0	2	0	1	1	3	9	2	0	القطر المتحدة
303	2	5	2	5	9	12	7	123	128	10	الكويت
331	9	2	6	3	14	24	8	141	122	2	لبنان
268	1	3	4	4	7	13	8	90	138	0	ليبيا
407	7	2	9	6	17	21	7	147	189	2	مصر
364	4	3	8	6	15	15	6	168	124	15	المغرب
258	4	5	2	1	13	10	5	108	101	9	موريتانيا
411	5	4	7	5	19	17	10	165	158	21	اليمن
6746	91	94	118	93	268	365	206	2678	2629	204	المجموع

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعيينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ سعادة فارس عبد الحميد شرف سعادة عز الدين محي الدين كناكارية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ معالي عبيد حميد الطابر معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ معالي مصطفى كمال النابلي سعادة محمد صالح سويلم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ معالي كريم جودي سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ معالي علي فارح عصى سعادة حسن مؤمن طاهر
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ معالي علي محمود محمد عبد الرسول معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور محمد الحسين سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ معالي حسين عبيدي حلى سعادة بشير عيسى علي
جمهورية العراق	المحافظ سعادة الدكتور سنان الشبيبي

سعادة طالب محسن جابر	نائب المحافظ	
معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي	المحافظ نائب المحافظ	سلطنة عُمان
معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاّد	المحافظ نائب المحافظ	دولة فلسطين
معالي يوسف حسين كمال سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني	المحافظ نائب المحافظ	دولة قطر
معالي الدكتور إكليل ظنين سعادة محمد شافع مزي عبده	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية القمر المتحدة
معالي مصطفى جاسم الشمالي معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح	المحافظ نائب المحافظ	دولة الكويت
معالي رياض سلامة سعادة رائد شرف الدين	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية اللبنانية
معالي فرحات عمر بن قدارة سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العفدة معالي الدكتور يوسف بطرس غالي	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية مصر العربية
معالي صلاح الدين مزوار معالي عبد اللطيف الجواهري	المحافظ نائب المحافظ	المملكة المغربية
معالي سيد أحمد ولد الرئيس سعادة الدكتور محمد الأمين ولد رقاني	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معالي نعمان طاهر الصهبي سعادة محمد عوض بن همام	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية اليمنية

مجلس المديرين التنفيذيين،

يتكوّن مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً (2010-2013) على النحو التالي:

القوة التصويتية (%)	الدولة/الدول التي يمثلونها	المديرون التنفيذيون
13.58	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين المملكة العربية السعودية	سعادة الدكتور جاسم المناعي معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
11.96	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة عبد الحق بجاوي
11.96	جمهورية العراق	سعادة حسن هاشم الحيدري
19.96*	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	سعادة محمد تمام (مصر) ⁽¹⁾
14.88	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة سامي حسين منصور الأنبجي (الكويت)
13.09	المملكة المغربية الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة فوزية زعبول (المغرب) ⁽²⁾
7.05	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	سعادة حسين محمد السادة (قطر)
7.52	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	سعادة سام محمد (سورية) ⁽³⁾

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

- (1) اعتباراً من 1 يوليو 2010 خلفاً لسعادة أحمد أحمد غالب لابتداء دورة جديدة للمجلس.
- (2) عيّن الأستاذ بن يوسف الصابوني من 1 يوليو ولغاية 8 نوفمبر 2010، وتسلمت السيدة فوزية زعبول مهامها اعتباراً من 9 نوفمبر 2010 خلفاً لسعادة علي رمضان شنيبيش لابتداء دورة جديدة للمجلس.
- (3) اعتباراً من 1 يوليو 2010 خلفاً لسعادة محمد سعيد شاهين لابتداء دورة جديدة للمجلس.

المدير العام والموظفون

يُعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.



صندوق النقد العربي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

ص.ب: 2818

موقع الصندوق: <http://www.amf.org.ae>